2015

بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة

الثورة بحاجة إلى هيئة سياسية تمثلها، ذات بنية صلبة تستند على قواها الفاعلة، تحظى بثقة الشعب

الفهرس

الفهرس.....1
ملخص تنفيذي:.....2
مقدمة:.....3
1- نظرة تاريخية إلى بنية الأحزاب والقوى السياسية: أحزاب ذات بنية ضعيفة منعزلة عن المجتمع.....4
2- بنية الأحزاب والقوى "التقليدية والناشئة" وتأثيرها في ظل الثورة: استمرار ضعف البنية رغم عودة السياسة.....7
2-1- بنية قوى المعارضة "التقليدية" وتأثيرها في ظل الثورة: استصحاب حالة الضعف.....7
2-2- بنية القوى الثورية "السياسية الناشئة" وتأثيرها في ظل الثورة: صعود القوى العسكرية والمحلية.....9
2-2-1- بنية هيئات وتنسيقيات الحراك السلمي وتأثيرها: التراجع في ظل عسكرة الثورة.....9
2-2-2- بنية الجناح السياسي للفصائل العسكرية وتأثيره: ثقة الحاضنة رغم ضعف البنية.....11
2-2-3- بنية المجالس المحلية وتأثيرها: الاستفادة من وجود الهيئة الناخبة.....12
2-2-4- بنية القوى السياسية الثورية وتأثيرها: ضعف متوقع في مرحلة التأسيس.....14
3- بنية الهيئات السياسية "الممثلة للثورة" وتأثيرها: هيئات ثورية بحاجة لفاعلية الثوار.....15
3-1- بنية المجلس الوطني وتأثيره: السياسيون وضياع الفرصة الأولى.....15
3-2- بنية الائتلاف الوطني وتأثيره: الإصرار على أخطاء الأمس.....16
3-3- بنية الهيئة العليا للمفاوضات: الإطار الوطني الواسع لبنية هشة.....19
3-4- مقارنة بين المجلس الوطني والائتلاف الوطني والهيئة العليا للمفاوضات: اختلاف التوصيف والنتيجة واحدة.....20
4- رؤية مستقبلية لبنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة: بنية تستعيد ثقة الحاضنة أولاً.....22
4-1- معطيات بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة: باتجاه هيئة ثورية.....22
4-2- شروط بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة وقوة تأثيرها: الداخل مناط الثقة.....24
4-3- خيارات بناء الهيئة السياسية الممثلة للثورة: النمطية أم الثورية؟.....25
خاتمة:.....30

ملخص تنفيذي:

شهدت الثورة السورية ميلاد هيئتين سياسيتين، كانت وظيفتهما محددة بتمثيل الثورة سياسياً. هذا التخطيط النظري، كان بعيداً عن الواقع، فبعد أشهر من ميلاد كليهما ظهر ترهلهما البنيوي، وضعف تأثيرهما على الثورة وحاضنتها. ترافق ذلك مع نشوء قوى ثورية جديدة على الصعيد العسكري والمدني بدأت تمارس السياسة وتحاول –خصوصاً العسكرية منها- إثبات حضورها السياسي على الساحة.

في أواخر عام2015، كان تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات، التي لم تختلف بنيتها عن بنية الجسمين السياسيين السابقين من حيث الضعف، إلا أنها اختلفت عنهما من حيث محدودية دورها الوظيفي، واقتصاره على تمثيل المعارضة في مفاوضات الحل السياسي.

لم تستطع الهيئات السياسية السابقة، ولا القوى الثورية الناشئة تشكيل جسم سياسي ذي بنية صلبة يعتمد على قوى المعارضة والثورة، ليشكل خرقاً لحالة المراوحة التي أصابت الثورة على صعيد التمثيل السياسي.

حاولت هذه الورقة تحليل بنية القوى السياسية والثورية، من أجل الوقوف على تأثيرها، وتحديد تلك التي لها الأولوية في تمثيل الثورة سياسياً، ووضعت معطيات بناء الهيئة السياسية الممثلة للثورة وشروطها، وقد خلصت الورقة إلى نتائج عدة، أهمها:

1- ضعف بنية الأحزاب التقليدية وعزلتها عن المجتمع الذي فقد الثقة بها أثناء الثورة لأسباب متعددة.
2- تراجع دور قوى الحراك السلمي، في ظل صعود القوى العسكرية والمحلية التي بدأت بممارسة أنشطة سياسية رغم ضعفها البنيوي.
3- ضعف الدور السياسي لكل من الفصائل العسكرية والمجالس المحلية، من جهة الاحترافية والأداء المفضيان الى انجازات حقيقة تراكمية، على الرغم من الثقة التي يحظيان بها، مقارنة بالقوى السياسية التقليدية.
4- سيطرة قوى وأحزاب سياسية ذات بنىً تنظيمية تقليدية، ومحصورة الانتشار على الهيئات التي يفترض "تمثيلها للثورة".
5- حتمية إعطاء القوى العسكرية والمجالس المحلية دور فاعل في تمثيل الثورة سياسياً.

مقدمة:

لكل ثورة هيئة سياسية تقودها أو تمثلها، وتعبر عنها داخلياً وخارجياً من أجل إظهار قيمها ومبادئها، هذا هو منطق الثورات، ولم تكن الثورة السورية لتشذ عنه.

بعد انطلاق الثورة بأشهر قليلة، شعر الثوار ومعهم القوى السياسية المعارضة بحاجة الثورة لهيئة سياسية تمثلها وتنطق باسمها، فجرت محاولات عدة، توجت بالإعلان في استنبول عن تشكيل المجلس الوطني السوري في تشرين الأول/أكتوبر 2011، الذي ضم إلى جانب القوى السياسية التقليدية التي وقفت مع الثورة، القوى الثورية ممثلة بالحراك السلمي (التنسيقيات) الذي نشط آنذاك في تنظيم المظاهرات.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عقد مؤتمر الدوحة الذي شارك فيه المجلس الوطني، ليتم الإعلان في نهايته عن تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بمشاركة ممثلين عن المجالس المحلية إلى جانب القوى السياسية، في ظل غياب كامل لقوى الثورة العسكرية –كمؤسسات- التي كانت قد بدأت تجذب الثوار لها بعد التحول إلى العمل المسلح.

شهدت الساحة في أواخر عام2015 تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات التي أنيط بها مهمة تمثيل المعارضة في مفاوضات الحل السياسي، حيث ضمت الهيئة لأول مرة ممثلين عن الفصائل العسكرية إلى جانب ممثلين عن القوى السياسية.

على الرغم من التأييد الذي حظي به المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، إلا أن سهام الانتقاد طالتها مع مرور الزمن من جهة ضعف بنيتها، وعدم أخذ القوى الثورية حقها في التمثيل والحضور.

لقد آلت الأمور، بعد مضي خمس سنوات على انطلاق الثورة، إلى عدم وجود هيئة سياسية تمثل الثورة حقيقة بقواها الفاعلة، فلا الهيئات السياسية "الممثلة للثورة"[1] استطاعت تطوير بنيتها لتستوعب القوى الثورية الفاعلة، ولا القوى الثورية تمكنت من توحيد جهودها في إنشاء جسم سياسي يعبر عن قوى الثورة بمجموع تخصصاتها يمكن أن يمثل "حالة وطنية جامعة".

لذلك تحاول هذه الدراسة سبر بنى القوى الموجودة في ساحة الثورة السورية (السياسية والثورية الناشئة) لتقف على حجمها وتأثيرها، تمهيداً لوضع مقترحات وتوصيات بخصوص هيئة سياسية تمثل الثورة بقواها الحقيقية والفاعلة، من دون التعرض لتحليل نشاطها وممارساتها السياسية.

تنبع أهمية الدراسة من حاجة الثورة الملحة لتمثيلها سياسياً من قبل هيئة تجمع القوى الحقيقية، وما سيشكله ذلك في حال حدوثه، من رافعة للثورة خصوصاً على مستوى رأب الصدع الحاصل حالياً بين القوى السياسية من جهة وبين القوى العسكرية وبعض قوى المجتمع المحلي من جهة أخرى.

[1] المقصود بـ "الممثلة للثورة": المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني، والمقصود بالتنصيص: أنه هكذا يفترض بهما وإن لم يكن واقعاً.

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، حيث وصفت واقع القوى السياسية والثورية الحالي، والأسباب التي أدت إليه، بهدف تحديد وزنها على الساحة، تمهيداً لوضع توصيات ومقترحات بخصوص مشاركتها في الهيئة التي يفترض تمثيلها للثورة.

بدأت الدراسة بنظرة تاريخية إلى بنية الأحزاب والقوى السياسية السورية، ثم بحثت بنية القوى السياسية والثورية الناشئة وتأثيرها في ظل الثورة، لتستعرض بعدها تجارب الهيئات السياسية "الممثلة للثورة" من حيث البنية والتأثير، وليكون الختام برسم ملامح مشروع لجسم سياسي يمثل قوى الثورة الفاعلة.

1- نظرة تاريخية إلى بنية الأحزاب والقوى السياسية: أحزاب ذات بنية ضعيفة منعزلة عن المجتمع

شهدت فترة الحكم الفيصلي 1918-1920 بداية ظهور النخبة السياسية السورية الحديثة، بدخول الشباب المثقف الذي درس وتعلم في أوربا، وتأثر بالفكر القومي، إلى مؤسسات الحكم والدولة، إلى جانب أبناء العوائل الإقطاعية والبرجوازية من أبناء المدن، والذين استأثروا بالسياسة خلال فترة الحكم العثماني، لتشكل هذه التركيبة أساس النخبة السياسية السورية في التاريخ الحديث[2].

إذا كان أبناء العوائل البرجوازية الاقطاعية المثقف والمتعلم في أوربا قد تزعموا التيارات السياسية (ذات التوجه الليبرالي الوطني) في فترة الانتداب الفرنسي (حزب الشعب 1925- الكتلة الوطنية 1932[3]- الحزب الوطني 1947- حزب الشعب1948)، فإن الوضع اختلف في خمسينيات القرن العشرين لتشهد تلك الفترة صعوداً للأحزاب الأيديولوجية (اليسارية والقومية والإخوان المسلمون)، والتي عدّت بمثابة المجال السياسي للفئات الوسطى[4].

تصدرت الأحزاب القومية واليسارية المشهد السياسي في سوريا لأسباب عدة، وذلك منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى بداية الستينيات، ليتوج هذا الصعود باستيلاء حزب البعث على السلطة بعد انقلاب 8 مارس/آذار 1963.

لقد استقر المشهد السياسي السوري منذ انقلاب حافظ الأسد 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1970 إلى ما قبل انطلاق الثورة المباركة في مارس/آذار 2011 على الصورة الآتية: حزب البعث هو القائد للمجتمع والدولة يقود جبهة وطنية

---

[2] د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة أوراق سورية 2025 (5)، بدون تاريخ، ص1-2.

[3] كان أغلب قادة الكتلة الوطنية من العائلات الإقطاعية التي تملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، أمثال: هاشم الأتاسي، الشيخ أحمد بن زعل باشا الرفاعي، سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، جميل مردم بك، شكري القوتلي، الشيخ محمد خير بيك الحريري، سلطان باشا الأطرش، فارس الخوري، نجيب البرازي.

هذه الكتلة الإقطاعية البرجوازية تعرضت للانقسام بعد الاستقلال بين الحزب الوطني (1947) الذي كان نفوذه واضحاً في دمشق في أوساط التجار وبعض شرائح البرجوازية الصغيرة وكتل أحياء المدينة القديمة. وبين حزب الشعب (1948) الذي تركز نفوذه في حلب وحماة وحمص، والذي مثلّ محاولة للمحافظة على مصالح الإقطاعية والبرجوازية عبر تقديم بعض التنازلات للطبقات والفئات والاجتماعية الأخرى.

ينظر: د. عبد الله حنا، الأحزاب السورية (1920-1950) ومدى تأثرها بالعامل الأوربي، Orient-Institute Studies، 2012/1.

[4] ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص8، توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص733 وما بعدها.

تقدمية تضم أحزاباً يسارية وقومية ضعيفة. هذه التركيبة السياسية في مواجهة مؤسسة عسكرية (يهيمن عليها النصيريون) تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن وتبسط نفوذاً كبيراً على جهاز الحكم المدني[5].

على الرغم من تعدد اتجاهات القوى والأحزاب السياسية السورية، وامتداد نشاطها الذي يقارب المئة عام منذ تأسيس الكيان الجمهوري السوري عام1918، فإن صفات عدة عامة تنطبق على بنيتها وتأثيرها العام[6]، أهمها:

1- ضعف بنية الأحزاب الداخلية: الأمر الذي يفسر ظاهرة الانقسامات السياسية التي سيطرت عليها، سواء القديمة منها أم الحديثة. فما أن ينشأ الحزب حتى تبدأ الخلافات بين الأعضاء، وتبدأ سلسلة الانشقاقات عنه، بما يدل على ضعف الثقافة التشاركية والجماعية بين النخب السياسية[7].
2- غياب دور البرامج السياسية وتغلب النزعة الفردية: ففقدان الأحزاب لبرامج سياسية رصينة تقنع الشارع، دفعها إلى الاستعانة بوسائل أخرى لكسب التأييد الشعبي، كاستغلال البعد الإقليمي "المحلي" الذي يحظى به بعض الأعضاء للحصول على الأصوات بدلاً من الاستناد إلى إقناع الناس بفكر الحزب وبرنامجه[8]. فمثلاً كان الحزب الوطني ينجح في دمشق كون غالبية أعضائه منها، وكان حزب الشعب يحقق نجاحاً في حلب وحماة وحمص للسبب ذاته، والأمر ذاته انطبق على حزب البعث عندما حصل على نسبة أصوات مرتفعة في حماة في انتخابات 1958 بسبب وجود أكرم الحوراني[9].
3- ضعف تأثيرها وعزلتها عن المجتمع: بدا ذلك منذ عهد الانتداب الفرنسي، حيث كانت النخبة السياسية من أبناء العائلات الإقطاعية في المدن تمثل النفوذ التجاري والسياسي أكثر من تمثيلها للشارع السني. وظهر هذا الأمر جلياً في الانتخابات الحرة التي جرت عقب الاستقلال (1947-1954) إذ كانت غالبية الأعضاء من المستقلين، ولم يتمكن أي حزب من الحصول على الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة.

---

[5] د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، دار الجابية، الطبعة الأولى، 2008، ص426.

[6] سنسرد الصفات العامة، ونوصف الواقع دون الغوص في الأسباب، لأن دراسة الأخيرة سيؤدي إلى تشعب البحث وإطالته، وبالتالي الابتعاد عن فكرته الأساسية المتعلقة بدراسة بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة.

[7] برزت ظاهرة الانقسام السياسي بصورة واضحة عقب الانفصال عام1961 حيث أن غالبية الأحزاب انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض، وكذلك الأمر بعد إنشاء حافظ الأسد للجبهة الوطنية التقدمية، حيث انقسمت الأحزاب غالبية الأحزاب إلى قسمين: أحدهما قبل الدخول في الجبهة، في حين رفض الآخر ذلك.

ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص15، 22 وما بعدها، إسماعيل أحمد، الخارطة السياسية السورية، مركز الشرق العربي، 2006، ص13-17.

[8] لقد سيطرت مفاهيم العائلة والقبيلة والإقليم والطائفة على العقل السياسي السوري، بحيث يمكن الجزم بأن الأحزاب السياسية نفسها التي نشأت بعد الاستقلال، إنما كانت أشبه بالعائلة الكبيرة خلف غطاء أيديولوجي، وأن الصراع بين الأحزاب خصوصاً الوطنية الليبرالية (التقليدية) إنما كان في جوهره خلاف حول الزعامة بين أبناء هذه العائلات.

ينظر: المرجع السابق، ص6.

[9] المرجع السابق، ص9، د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص117، 352 وما بعدها.

والأمر ذاته، ينطبق على حزب البعث الذي صعد إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري بعد أن تيقن من عدم قدرته على الوصول إليها عبر صناديق الاقتراع[10].

لقد بقي واقع الأحزاب من حيث ضعف التأثير مستمراً خصوصاً في فترة حكم آل الأسد حيث غابت السياسة عن المجتمع[11]، لتشهد الأحزاب نقصاً حاداً في شعبيتها، ومن عزلة عن المجتمع، بل وأكثر من ذلك عدم القدرة على مخاطبته والتأثير فيه[12].

4- الارتباط بالعسكر والتغلغل في صفوف الجيش[13]: وذلك كأقصر طريق للوصول إلى سدة الحكم، فقد كان الشعور السائد لدى أغلب السياسيين بأن مفاتيح السلطة بيد المؤسسة العسكرية، مما دفع بالعديد من السياسيين لزج الجيش في أتون المعارك الانتخابية[14] وتشجيع الفكر الانقلابي وتأييده[15].

لقد لعب السياسيون دوراً سلبياً في صراع المؤسسة العسكرية حيث كانوا يستخدمون العناصر المتعاونة معهم داخل الجيش لتصفية حسابتهم الحزبية[16].

ضمن هذه المعطيات القاسية التي حددت بنية القوى والأحزاب السياسية السورية ومدى تأثيرها بالمجتمع، والتي ترتب عليها طغيان روابط المناطقية والطائفية والعائلية على الرابطة الأيدلوجية الحزبية، وضعف تأثير الأحزاب في الحياة العامة، فجر الشعب السوري ثورته في مارس/ آذار 2011 ليعيد للمجتمع والأحزاب المعارضة السياسة التي افتقدوها.

---

[10] أعلى نسبة حصل عليها حزب البعث هي 14% في انتخابات 1954 و1962، كما بلغ عدد أعضائه عند استلامه للسلطة عقب انقلاب مارس/آذار 1963، ما يقارب 400 عضواً، مما يدل بصورة واضحة على ضعف التأييد الشعبي للحزب.

ينظر: د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص76 و361وما بعدها.

[11] على سبيل المثال، كان غالبية الشعب السوري، بما في ذلك النخب، يجهلون أسماء أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وأعدادها على الرغم من أنها مشرعة بموجب نص دستور 1973، وتشارك في الحكم. والأمر ذاته ينطبق على بقية أحزاب المعارضة سواء الموجودة داخل سوريا (الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي بقيادة حسن عبد العظيم أو خارجها (الإخوان المسلمون)، حيث كان نشاطها يقتصر على إصدار البيانات وبعض الاجتماعات المعدودة لأعضائها. ناهيك عن الأحزاب الجديدة التي كانت تؤسس بصورة غير مشروعة في الداخل كتحالف الوطنيين الأحرار في سوريا (سمير نشار) والتجمع الليبرالي الديمقراطي (كمال اللبواني) أو في الخارج كحزب الحداثة والديمقراطية الموجود في برلين، وحزب الإصلاح السوري (فريد الغادري) في الولايات المتحدة، والتي بالكاد يعرف غالبية الشعب السوري عنها شيئاً.

[12] د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص21 وما بعدها.

[13] د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص117 و281 وما بعدها.

[14] كما حصل عندما دعم الجيش بعض مرشحي اليسار في حماة في انتخابات1954، الأمر الذي ساهم في حصول حزب البعث على نسبة جيدة من الأصوات وفوز مرشحيه.

ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص11.

[15] بدى ذلك في اتخاذ غالبية قيادات الأحزاب السياسية الأيديولوجية مواقف مؤيدة ومشجعة لانقلاب الزعيم؛ ففضلاً عن العلاقة التي ربطت أكرم الحوراني بالزعيم، فإن ميشيل عفلق أرسل رسالة من سجنه يعتذر فيها عن معارضة حسني الزعيم، ويستجدي إطلاق سراحه، مما اعتُبر بمثابة الإهانة لحزب البعث نفسه، أما الحزب الشيوعي فقد بدا مؤيداً في البداية على الأقل لتخليص الشعب السوري من "الطغمة البرجوازية الحاكمة". ينظر: المرجع السابق، ص10.

[16] كان أكرم الحوراني خير مثال للتلاعب السياسي في شؤون المؤسسة العسكرية، فكان من ضمن المتعاونين مع حسني الزعيم للإطاحة بالقوتلي، ثم مع سامي الحناوي لخلع الزعيم. كما تعاون بصورة مؤقتة مع أديب الشيشكلي للإطاحة بالحكومة الشعبية، وبعد ذلك تزعم الحوراني جناح المتآمرين للإطاحة بالشيشكلي سنة1954.

ينظر: د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص281.

2- بنية الأحزاب والقوى "التقليدية والناشئة"[17] وتأثيرها في ظل الثورة[18]: استمرار ضعف البنية رغم عودة السياسة

بعد أن فجر الشعب السوري ثورته المباركة في مارس/آذار 2011، حاولت بعض القوى السياسية "التقليدية" مسايرة الحراك الثوري، فتبنت مطالب الثورة وحاولت تمثيلها، في حين خط بعضها الآخر مساراً سياسياً خاصاً مستقلاً عن النظام وعن الثورة. في هذا الوقت كانت الثورة قد بدأت بفرز أحزاب سياسية وهيئات تمارس السياسة من دون أن تأخذ شكل الحزب.

2-1- بنية قوى المعارضة "التقليدية" وتأثيرها في ظل الثورة: استصحاب حالة الضعف

بعد انطلاق الثورة بعدة أشهر بدأت ترتسم ملامح الخارطة السياسية لقوى المعارضة السورية، لتصبح وفق التوزع التالي:

أ- إعلان دمشق لقوى التغيير الديمقراطي: يضم أحزاباً ليبرالية وقومية وشخصيات وحركات ذات توجه إسلامي كحزب الشعب الديمقراطي السوري وحركة العدالة والبناء وحركة الاشتراكيين العرب...إلخ، وذلك بعد انسحاب الأحزاب والقوى اليسارية وغالبية القوى القومية في عام2007[19].

ب- الأحزاب الإسلامية: وأبرزها الإخوان المسلمون وحزب التحرير.

ت- الأحزاب والقوى السياسية الكردية: ويأتي في مقدمتها المجلس الوطني الكردي[20]، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يعد جزءاً من هيئة التنسيق الوطنية.

ث- القوى الليبرالية: مثل التحالف الوطني الديمقراطي السوري[21] والكتلة الوطنية الديمقراطية السورية[22].

ج- هيئة التنسيق الوطنية: وتضم عدداً من القوى القومية العربية واليسارية والماركسية والكردية وشخصيات من الاتجاه الإسلامي الديمقراطي[23].

يمكن تقييم بنية الأحزاب والقوى السياسية وتأثيرها في ظل الثورة بما يلي:

---

[17] نقصد بالقوى السياسية التقليدية: تلك الأحزاب والقوى السياسية التي كانت موجودة، وتمارس نشاطها قبل انطلاق الثورة السورية. في حين أن المقصود بالقوى الناشئة: تلك القوى والأحزاب التي نشأت في ظل الثورة، وتمارس النشاط السياسي فيها سواء أخذت شكل الحزب أم لم تأخذه.

[18] لن نتحدث عن بنية الأحزاب والقوى السياسية المحسوبة على نظام الأسد، حزب البعث وجبهته الوطنية التقدمية ومنظماته الشعبية، لأنها تعد المنظومة السياسية التي تهدف الثورة لإسقاطها، وبالتالي سيكون الحديث محصوراً عن القوى والأحزاب السياسية "التقليدية" المحسوبة على المعارضة، سواء تلك التي تبنت مطالب الثورة أم تلك التي لم تتبنها.

[19] ينظر: إعلان دمشق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، يوليو/تموز 2012.

[20] يضم المجلس الكردي 16 حزباً إضافة إلى العديد من التنسيقيات الشبابية، ينظر: المجلس الوطني الكردي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، يوليو/تموز 2012.

[21] يشارك في التحالف أحزاب وتيارات عدة وعلى رأسها تجمع المنبر الديمقراطي، وتجمع الوطنيين الأحرار، وحزب الأحرار، والائتلاف الديمقراطي السوري، وتيار التغيير الوطني، وتجمع أحرار سوريا، والاتحاد السرياني السوري،
ينظر: التحالف الوطني الديمقراطي السوري، الجزيرة، مايو/أيار 2013.

[22] تعد الكتلة نفسها وريثة للكتلة الوطنية وللحزب الوطني السوري الذي نشأ في 1947. تشارك حالياً في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة. ينظر موقع الكتلة على الانترنت.

[23] ينظر البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية.

أ- على الرغم من انفتاح المجتمع السوري على السياسة، لم تستطع القوى والأحزاب السياسية استغلال ذلك لإثبات وجودها، وزيادة شعبيتها، وإنهاء حالة القطيعة مع المجتمع، والتي كانت موجودة قبل الثورة. ولعل أسباباً موضوعية كثيرة لا تتعلق بالأحزاب قد ساهمت في ذلك أهمها عدم توفر بيئة مناسبة لممارسة النشاط السياسي الحزبي بسبب تحول الثورة إلى العمل المسلح، وسياسة القتل والتدمير الممنهجين اللتين مارسهما النظام ضد مناطق الثورة الأمر الذي جعل ممارسة النشاط الحزبي صعباً إن لم يكن مستحيلاً[24].

ب- لم يطرأ تغيير جوهري على بنية الأحزاب والقوى السياسية، من حيث استمرار ضعف بنيتها، ووجود أعضائها الفاعلين خارج سوريا[25]، وقلة كوادرها خصوصاً الشباب منهم[26]، واعتمادها بشكل أساسي على تاريخ بعض شخصياتها المعروفة أكثر من برامجها ورؤاها السياسية، الأمر الذي أدى إلى ضعف تأثيرها على الحاضنة الثورية التي لم تستعد الثقة بها بعدُ.

ج- ساهم تبني بعض القوى السياسية لرؤى تختلف عن مطالب الثورة، ولا تنسجم معها، إلى ضعف، إن لم نقل انعدام، تأثيرها في أحداث الثورة، كهيئة التنسيق الوطنية، التي لم تواكب الحراك الثوري عندما تحول نحو العسكرة منادياً بإسقاط النظام، وأصرت على فكرة "التغيير الديمقراطي السلمي"[27]. الأمر الذي دفع الثوار إلى المناداة بإسقاطها، والتأكيد على أنها لا تمثلهم[28].

د- نتيجة وضع الثورة وتحولها نحو العسكرة، وازدياد حاجات الناس في الداخل للإغاثة بمختلف أشكالها الغذائية والطبية والتعليمية.... إلخ، انخرطت بعض القوى السياسية في هذه الأعمال الثورية بشكل

---

[24] حاولت بعض الأحزاب الاستفادة أجواء الانفتاح في المناطق المحررة لممارسة نشاطها وتكوين قاعدة شعبية لها. على سبيل المثال، عاد حزب التحرير لممارسة نشاطه بصورة علنية. هذا النشاط اقتصر بطريقة أو بأخرى على التوعية السياسية من خلال توزيع المنشورات وتنظيم بعض الملتقيات والمحاضرات السياسية. الأمر الذي عاد سلباً على الحزب نتيجة قناعة الناس الحالية في المناطق المحررة بأنها بحاجة لمن يدافع عنها ويقدم لها الإغاثة بمختلف أشكالها، ويفتح لها المدارس لتعليم أبناءها.... إلخ، أكثر من حاجتها لـ "التنظير السياسي".

[25] في ظل الملاحقة والتضييق الذي مارسه الأسد الأب بحق المعارضين السوريين من مختلف التيارات خصوصاً الإسلاميين منهم، كان من الطبيعي أن نجدهم مهاجرين خارج البلد، لأن بديل ذلك كان إما القتل أو السجن. هذه الحالة استمرت مع حكم الوريث بشار، لذلك وجدنا مع انطلاق الثورة وجود أهم الشخصيات السياسية المعارضة خارج سوريا، ومن كان داخل سوريا اضطر في بداية الثورة مع القمع الذي مارسه النظام، إلى مغادرتها.

إذا كان وجود المعارضة السياسية مبرراً لدى الشارع في بداية الثورة للظروف التي ذكرناها آنفاً، فإن الأمر تغير في السنتين الأخيرتين لأسباب عدة:

1- وجود مناطق محررة، يمكن لمعظم السياسيين العودة إليها والإقامة فيها.

2- رغبة الحاضنة بوجود السياسيين معها، يعيشون مأساتها، ويصبرون صبرها.

3- موقف الفصائل العسكرية والإعلام الثوري المتمثل بأن السياسي مثله مثل العسكري يعيش معاناة الداخل، ويضحي من أجله. وإذا لم يكن كذلك فهو منفصل عن الواقع، ولا يمثل الداخل. ساهم في توكيد هذا الموقف بعض السياسيين الذين كانوا يظهروا على الشاشات ويتبنون هذا الموقف، مما ساهم في ظهور شعار من يمثلني "ثوار الخنادق لا ثوار الفنادق".

[26] سعت غالبية القوى السياسية إلى استقطاب الطاقات الشابة السورية بعد انطلاق الثورة من أجل تقوية بنيتها، وتجديد كوادرها. فمثلاً أدخل التحالف الوطني الديمقراطي السوري إلى تشكيلاته بعض تنسيقيات الثورة، ينظر: التحالف الوطني الديمقراطي السوري، الجزيرة، مرجع سابق. وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس الوطني الكردي، ينظر: المجلس الوطني الكردي، مركز كارينغي، مرجع سابق. في حين أنشأ الإخوان المسلمون مكتباً للشباب داخل هيكليتهم، وفسر انتخاب حسام الغضبان نائباً للمراقب العام على أنه توجه نحو إعطاء الشباب دور قيادي داخل الجماعة. ينظر: رافاييل لوفيفر، زعماء جدد لجماعة الإخوان المسلمين السورية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 12 كانون الأول/ نوفمبر 2014.

[27] عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهانات الخاسرة، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014/5/6، ص10-11. مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الأوسط رقم /146/، تشرين الأول/أكتوبر، 2013، ص3.

[28] ينظر: مظاهرة في حي دير بعلبة في حمص 2011/11/8، مظاهرة في حي الحميدية في حماة 2012/1/8، مظاهرة في حي الرحيبة في ريف دمشق 2011/11/9، مظاهرة في حي باب تدمر في حمص 2011/11/4.

مباشر أو غير مباشر للترويج لأفكارها وكسب ود الحاضنة الشعبية، مما يؤكد على وجود قناعة لدى هذه القوى بأن النشاط السياسي حالياً داخل سوريا لن يؤدي إلى توسيع قاعدتها على عكس تلك الأعمال[29].

بالمحصلة، وكنتيجة لأخطاء بنيوية وسلوكية، تعاني المعارضة الخارجية التقليدية من انفصامها عن الحراك الثوري في الداخل، وذلك لأنها لم تنجح في الانعتاق من إرثها التاريخي وتطوير منطلقاتها الإيديولوجية، مما أدى إلى التعامل معها باعتبارها جزءاً من البنية السياسية التي قامت الثورة ضدها، فهي لم تقدم حتى الآن نماذج جيدة من النزاهة والاحتراف، ولم تنجح في تسويق نفسها كبديل ناضج عن السلطة القمعية. وتؤكد شواهد الحراك الثوري بأن التيار العارم في الداخل يتعاطف أكثر مع المستقلين، ولا يقيم اعتباراً كبيراً للسياسيين القادمين من الخارج[30].

2-2- بنية القوى الثورية "السياسية الناشئة" وتأثيرها في ظل الثورة: صعود القوى العسكرية والمحلية

بعد انطلاق الثورة ظهرت الحاجة إلى تنظيم الحراك الشعبي السلمي، فشكل الناشطون هيئات وتنسيقيات "ذات طابع مدني" من أجل تنظيم المظاهرات وتوحيد شعارات الثورة. مع تقدم الثورة وتحولها نحو العسكرة ظهرت الفصائل والكتائب العسكرية إلى جانب بعض المؤسسات والجمعيات التي اختصت في المجال الإغاثي. في نهاية عام 2012 بدأت تنحسر سلطة نظام الأسد عن العديد من المناطق، وهنا بدأ تشكيل المجالس المحلية كشكل من أشكال الإدارة المحلية. إلى جانب هذه المجالس، ظهرت العديد من الأحزاب والقوى السياسية الجديدة[31].

سندرس بشكل مفصل بنية هذه الهيئات الناشئة التي يمكن أن تمارس دوراً سياسياً في الثورة، لأنها ستكون الأساس في بناء أي جسم سياسي يمثل الثورة.

2-2-1- بنية هيئات وتنسيقيات الحراك السلمي وتأثيرها: التراجع في ظل عسكرة الثورة

تشكلت أغلب التنسيقيات في منتصف عام 2011، بجهد من الشباب السوري الذي كان في غالبيته من دون خلفيات أيديولوجية، ولا ينتمي إلى أحزاب المعارضة التقليدية. وكان الهدف من هذه التنسيقيات تنظيم المظاهرات ومختلف فعاليات الحراك الاحتجاجي الشعبي، الذي بدأ عفوياً من دون قيادة سياسية أو تنظيمية، ومع دخول الجيش إلى المدن، وازدياد عدد الشهداء والجرحى، وسعت هذه التنسيقيات نشاطها ليشمل العمل الإغاثي.

---

[29] مثل بعض القوى الإسلامية، حيث تحدثت الدراسة التي أعدتها شركة انتغريتي عن دورهم في رابطة حوران "منظمة إغاثية".
ينظر: المجالس المحلية في محافظة درعا، شركة انتغريتي للأبحاث والدراسات، تموز/يوليو 2014، ص2.

[30] د. بشير زين العابدين، سوريا: مشكلات العمل السياسي وآفاق التغيير، موقع مفكرة الإسلام، 2012.

[31] لابد من الإشارة إلى منظمات المجتمع المدني التي ازداد عددها بشكل كبير في ظل الثورة، ولعبت دوراً أساسياً في مجالات الإغاثة وتوثيق جرائم النظام والتعليم.
يرى البعض أنه وعلى الرغم من الدور المهم الذي تضطلع به هذه المنظمات إلا أن طبيعة عملها تقتضي ابتعادها عن السياسة؛ فمن أهم صفاتها الاستقلالية، وتسييسها ينفي عنها هذه الصفة حكماً. لذلك يجب أن يقتصر دور هذه المنظمات على تقديم الخدمات.
ينظر: مصطفى محمد، منظمات المجتمع المدني.. النشاط الإشكالي في الثورة السورية، مجلة صدى الشام، 2014/12/16.

لا شك في أن التنسيقيات هي الشكل التنظيمي المناسب للحراك الاحتجاجي والفاعلة ميدانياً، وشكلت البديل الميداني والعملي لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة، حيث تجاوزتها في العمل على الأرض، وفي التنظيم والتحشيد واستخدام التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة[32].

مع انتشار التنسيقيات في مختلف أرجاء سورية، برزت الحاجة إلى التنسيق بينها سواء على مستوى المحافظة أم على مستوى الوطن ككل؛ فظهرت هيئات وتشكيلات تضم عدداً من التنسيقيات المحلية، كاتحاد تنسيقيات الثورة[33]، والهيئة العامة للثورة السورية[34]، ولجان التنسيق المحلية[35]، والمجلس الأعلى لقيادة الثورة.

إذا كانت التنسيقيات قد نجحت محلياً في تنفيذ المهام المناطة بها، فإن المؤسسات الجامعة لها كاتحاد التنسيقيات والهيئة العامة قد فشلت في التحول إلى كيانات مؤسساتية قادرة على التحكم والسيطرة، ولم تستطع الصمود طويلاً حتى تعرضت للانقسامات والانسحابات على مستوى القيادة[36]، ولتدخل في أواخر عام2012 مرحلة الخمود والتراجع مع انتقال الثورة إلى العمل المسلح، وضعف الحراك السلمي، وتحول الكثير من التنسيقيات المحلية إلى التخصص في أنشطة ثورية أخرى؛ حيث انحصر نشاط بعضها في الأعمال الإغاثية والإعلامية، في حين أن البعض الآخر تكاد تكون انتهت كمؤسسة، وأصبح تأثيرها محصوراً بالأشخاص المعدودين الموجدين فيها.

---

[32] عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهانات الخاسرة، مرجع سابق، ص5.

[33] أسس اتحاد تنسيقيات الثورة بتاريخ 1 حزيران/يونيو 2011.

[34] تأسست الهيئة العامة للثورة السورية بتاريخ 18 آب/أغسطس 2011.

[35] تأسست لجان التنسيق المحلية في منتصف عام 2011.

[36] تعرضت الهيئة العامة للثورة للعديد من الانشقاقات في أواخر العام 2012، ومع توقف الدعم عنها أصبحت شبه منتهية، فحالياً جميع المكاتب متوقفة ولا يوجد لها أي نشاطات، اللهم إلا وجود صفحة على الفيس بوك يديرها أحد الأعضاء. مقابلة مع أحد أعضاء الهيئة العامة للثورة السورية بتاريخ 2015/1/25، والأمر ذاته ينطبق على المجلس الأعلى لقيادة الثورة، الذي فقد العديد من أعضائه سواء بالانسحاب كعماد الدين رشيد أو بالفصل كفداء المجذوب. مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة بتاريخ 2015/1/13، وحتى لجان التنسيق المحلية نلحظ أن نشاطها يقتصر على صفحة فيس بوك دون الموقع، وأن عملها الإغاثي متوقف منذ نهاية 2012، ينظر: موقع لجان التنسيق المحلية. ومن أسباب فشل هذه الهيئات وانقسامها ما يلي:

1- اختلاف الأعضاء في الرؤى: فالتنسيقيات بالأساس ليست تنظيمات أيديولوجية بقدر ما كانت وسائل تنظيمية للحراك السلمي، وبالتالي ضمت أشخاصاً ذوي رؤى مختلفة يجمعهم رغبتهم في التنسيق والعمل من أجل تنظيم المظاهرات والحراك السلمي. ولكن مع مرور الوقت بدأت الخلافات تظهر شيئاً فشيئاً، مما أثر على عمل هذه التنسيقيات وعلى عمل الهيئات الجامعة لها وكان سبباً في حدوث الانقسامات.

2- ضعف التواصل والتنسيق: نتيجة الوضع الجغرافي في سورية وصعوبة التنقل بين المحافظات بسبب سيطرة النظام آنذاك على مختلف الطرق. ومع أن هذه الهيئات حاولت تعويض ذلك عبر استخدام وسائل الاتصال الالكترونية، إلا أنها ونتيجة تضخم العمل وأهميته، لم تستطع هذه الآليات حل مشكلة الاتصال والتواصل.

3- التنازع على القيادة وحب السلطة.

4- ضعف الثقة بين الأعضاء نتيجة تمثيلهم لمحافظات عدة، وعدم معرفتهم ببعضهم البعض، مما شكل هاجساً لدى العديد منهم خشية اختراق النظام لهم. ساهم في ذلك، دخول بعض الشخصيات إلى هذه الهيئات كممثلين عن مناطق معينة، ظهر لاحقاً ضعف تأثيرها، وقلة نشاطها الثوري.

5- تعدد مصادر التمويل، مما ساهم في استقلالية بعض أعضاء هذه الهيئات، وعدم انضباطه بالقواعد التنظيمية لهذه الهيئات.

6- قلة الخبرة في ممارسة الأعمال الجماعية ذات الطابع التنظيمي والسياسي.

2-2-2- بنية الجناح السياسي للفصائل العسكرية وتأثيره: ثقة الحاضنة رغم ضعف البنية

لعبت الفصائل، بعد تحول الثورة إلى العمل المسلح، دوراً مهماً في المجال السياسي، خصوصاً بعد تبني الأجسام "الممثلة للثورة" لرؤى سياسية، تراها الفصائل متناقضة مع تاريخ غالبية الشعب السوري وتوجهاته ورؤاه[37]، الأمر الذي دفعها إلى تشكيل مكاتب وهيئات سياسية[38] تعبر بصورة أو بأخرى عن توجهات الفصيل السياسية[39].

لا يشمل الجناح السياسي للفصيل عدداً كبيراً من عناصر الفصيل، بل تقتصر عضويته على عدة أشخاص، وفي أحيان قليلة، عشرات الأشخاص، تتركز مهمتهم الرئيسة في تمثيل الفصيل "سياسياً"، والدفاع عن رؤيته التي يتم وضعها في الغالب بالاشتراك بين أطراف ثلاثة من داخل الفصيل "العسكريون- طلبة العلم الشرعي- السياسيون"، وفي الأعم الغالب تمثل هذه الرؤى قناعات القيادات ولا يتم تبنيها من قبل القواعد والعناصر نتيجة عدم بذل جهود من قبل السياسيين لنشرها بين القواعد وإقناعهم بها[40].

عمدت الفصائل العسكرية مؤخراً إلى تشكيل هيئة سياسية ضمن هيكلية مجلس قيادة الثورة السورية الذي ضم ما يقارب /100/ فصيل من أهم الفصائل العاملة على الأرض السورية[41]، وقد اقتصرت عضوية المجلس على الفصائل العسكرية، إذ رفض ممثلوها في اللجنة التحضيرية فكرة إدخال ممثلي القوى السياسية إلى الهيئة السياسية لعدة أسباب أهمها[42]:

أ- صعوبة تحقيق التوافق، وتنظيم القوى المشاركة في ظل وجود عدد كبير من الفصائل والقوى، خصوصاً وأن الفصائل المشاركة كانت قد استمرت أكثر من ثلاثة أشهر حتى وصلت إلى توافق، فكيف إذا دخل ممثلو القوى السياسية!

ب- نظرة غالبية الفصائل إلى السياسيين على أنهم "وصوليون" يريدون "قطف الثمرة" من دون أن يضحوا.

ج- عدم استعداد الفصائل وفق واقعها الحالي على العمل في مؤسسة أو هيئة سياسية تتشابه تركيبتها وبنيتها مع الأجسام السياسية الحالية "الممثلة للثورة"، من حيث وجود ممثلين عن الأقليات الدينية وعن تيارات سياسية علمانية.

---

[37] جاء في المادة الأولى من رؤية الائتلاف السياسية ومبادئه الأساسية أن "سورية دولة مدنية ديمقراطية تعددية"، في حين أن مختلف المواثيق التي أصدرتها الفصائل العسكرية (ميثاق الشرف الثوري- ميثاق الجبهة الإسلامية- ميثاق الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام- الميثاق السياسي لحركة حزم ميثاق جبهة ثوار سوريا.... إلخ) تراوحت نصوصها بين التصريح بإقامة دولة إسلامية، أو دولة القانون والعدالة بمرجعية إسلامية، ما يعني رفضها لفكرة الدولة الديمقراطية ببعدها الإيديولوجي العقدي الذي يعطي حق التشريع للشعب ونوابه.

[38] كان آخرها الهيئة السياسية التابعة لمجلس قيادة الثورة الذي تم الإعلان عنه في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

[39] من أبرز الوثائق السياسية التي صدرت عن الفصائل العسكرية: البيان رقم /1/ الذي وقعته أبرز الفصائل كحركة أحرار الشام ولواء الإسلام وألوية صقور الشام ولواء التوحيد وجبهة النصرة وتجمع استقم كما أمرت وكتائب نور الدين الزنكي، والذي أكد عدم الاعتراف بالائتلاف كممثل للشعب السوري، وبيان الفصائل العسكرية برفض حضور مؤتمر جنيف2، وميثاق الشرف الثوري.

[40] وهذه قاعدة تنطبق على كثير من الفصائل العسكرية، وهي تتوافق مع طبيعة تكوين الفصائل ومهمتها. فالغاية من وجود الفصائل هي حمل السلاح والدفاع عن الناس، وبالتالي فإن انضمام العناصر إلى الفصيل يكون بناء على دراسة وقناعة بأدائه العسكري ووجوده على الأرض أكثر من قناعته بمشروعه ورؤيته السياسية، إن وجدت.

[41] ينظر: مبادرة "واعتصموا" التي أسست لتشكيل مجلس قيادة الثورة السورية.

[42] لقاء مع ممثل أحد الفصائل العسكرية في مبادرة واعتصموا بتاريخ 2015/3/8.

يعد استبعاد القوى السياسية وممثلي القوى المدنية عن المشاركة في الهيئة السياسية للمجلس، سلبية رئيسة في تشكيل هذه الهيئة. فإذا كانت الفصائل، بما تحوزه من ثقة الحاضنة الثورية[43] نتيجة تضحياتها ودفاعها عن الثورة، قد ملكت الحق في المشاركة بتمثيلها سياسياً، فإن هذا لا يعني انفرادها في ذلك. فالثورة بحراكها المدني والسياسي لا تقل أهمية عن العسكري، وإن لم تكن توازه حالياً. فضلاً عن أن حصر تمثيل الثورة سياسياً بممثلي الفصائل يتناقض مع مبدأ "عدم تدخل العسكريين في السياسة".

لا شك بأن ثقة الحاضنة الثورية التي يحظى بها الفصيل، والنابعة من تضحياته ودفاعه عنها، تمنحه وقيادته العسكرية والسياسية قبولاً جيداً لديها، وبالتالي القدرة على التأثير فيها أكثر من أية جهة أخرى. ومع ذلك تبقى هذه الثقة مرتبطة بالتضحيات أكثر منها قناعة بالأفكار السياسية والتوجهات التي يطرحها الفصيل.

لقد اتسمت بنية المكاتب السياسية للفصائل، بما فيها الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة بصفات عدة أهمها:

أ- قلة الكوادر السياسية العاملة لدى الفصائل وضعف خبرتها.

ب- غلبة الطابع المناطقي على غيره من الاعتبارات[44].

ج- سيطرة القادة العسكريين على القرار السياسي للفصيل، نتيجة ضعف ثقتهم بممثليهم السياسيين.

ومع كل ما سبق، لا يبدو أن أحدا في الساحة الثورية يجادل في أحقية مشاركة الفصائل العسكرية عبر ممثليها السياسيين في أي هيئة سياسية تمثل الثورة بنسبة عادلة توازي تضحياتها والثقة التي تحظى بها، رغم ضعف بنية مكاتبها السياسية وقلة أعضائها[45].

2-2-3- بنية المجالس المحلية وتأثيرها: الاستفادة من وجود الهيئة الناخبة

عندما ظهرت المجالس المحلية في المناطق المحررة لسد الفراغ الخدمي الذي خلفه انسحاب النظام، كان من المستغرب أن يخصص مكتب في هيكليتها لممارسة النشاط السياسي[46]. ولكن ثمة أسباب عدة دفعت الثوار إلى ذلك منها: ضرورة إيجاد وسيلة لتمثيل المجتمعات الشعبية المحلية التي كان لها الفضل في إشعال فتيل الثورة، خصوصاً

---

[43] يجادل البعض في هذه النتيجة، مستدلاً على ذلك بخروج العديد من المظاهرات والأصوات الواقفة ضد الفصائل كما حدث في بعض المناطق كجنوب دمشق. من وجهة نظرنا، الأمر يحتاج إلى تحري واستقصاء عن طريق المسوح واستطلاعات الرأي المحايدة.

[44] بدى ذلك واضحاً أثناء مداولات مجلس قيادة الثورة، فعلى الرغم من أن النقاشات ذات الطابع الأيديولوجي لم تأخذ وقتاً طويلاً، فإن المناقشات المتعلقة بالمناطق وحصة كل جهة داخل المجلس، أخذت وقتاً أطول بكثير، وكان ممثلو الفصيل الواحد ينقسمون على أنفسهم تبعاً للمنطقة التابعين لها، فكان ممثل الفصيل الفلاني يقف إلى جانب ممثل فصيل آخر من محافظته ضد ممثل فصيله في محافظة أخرى. مقابلة مع أحد ممثلي الفصائل في مبادرة "واعتصموا" بتاريخ 2015/3/8.

[45] قد يثير البعض تساؤلاً متعلقاً عن ماهية العلاقة بين الفصائل وممثليها السياسيين، وضرورة انفصال الممثلين عن فصائلهم تنظيمياً من أجل ضمان عدم تدخلهم بالسياسة.

على الرغم من وجاهة هذا التوجه، بسبب المخاوف المترتبة من ارتباط السياسيين بالعسكريين، وما يمكن أن ينجم عنه من تهديد باستخدام السلاح كوسيلة لحسم الخلافات السياسية، وفتح المجال لاستمرار تحكم العسكريين بالسياسة، وعدم مراعاة فكرة تخصص كل فريق بمجاله، إلا أنه ونتيجة وجود هذه العلاقة في الحياة السياسية السورية منذ زمن بعيد، وانتشارها في ممارسات الفصائل العسكرية الثورية، إضافة إلى افتقاد العسكريين لثقتهم بالسياسيين، يتطلب الأمر القبول بها حالياً ريثما ينتشر قدر كاف من الوعي السياسي بين الثوار، ويثبت السياسيون حسن نواياهم وإدارتهم للملفات السياسية.

[46] ينظر على سبيل المثال تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب الحرة الذي يضم مكتباً سياسياً، موقع مجلس محافظة حلب الحرة.

بعد تحولها إلى العسكرة، وتراجع دور التنسيقيات المحلية وانتهاء الكثير منها، وعدم وجود أحزاب وقوى سياسية يثق الشارع بها، ليفوضها بتمثيله وقيادته، فضلاً عن اعتبار المكتب السياسي داخل المجلس بمثابة الممثل السياسي للمنطقة الموجود فيها، والذي يعبر عن توجهات أبنائها وآرائهم تجاه القضايا السياسية المستجدة[47].

حاولت هذه المكاتب أن تؤدي دوراً سياسياً استثنائياً "غير حزبي"، وتكرس ذلك من خلال وجود ممثلين عن المجالس المحلية في الائتلاف الوطني[48] الذي يفترض أنه "الممثل السياسي للثورة"[49]، لكنها عانت من بنية ضعيفة نتيجة افتقادها لخبرات سياسية، وقلة عدد أعضائها، وضعف تأثيرها على مجتمعاتها المحلية في كثير من الأحيان، إضافة إلى ضعف شرعيتها الناتج تارة عن طريقة التشكيل (الانتخاب أو التوافق أو التعيين) وعن الأداء تارة أخرى؛ فمن المؤكد أن المجلس الذي يتشكل بالانتخاب ويكون أداؤه جيداً يحظى بشرعية جيدة والعكس بالعكس[50].

في الآونة الأخيرة تم الاستغناء عن هذه المكاتب في تشكيلات المجالس المحلية التي عادت لوظيفتها الرئيسة، وانحصر دورها في المجال الخدمي؛ وذلك بسبب إلحاق المجالس المحلية بوزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة، الأمر الذي لم يعد ينفع معه أن تمارس أي دور سياسي[51].

مهما يكن، تبقى المجالس المحلية وآلياتها "الهيئة الناخبة"[52] أفضل صيغة متاحة يمكن من خلالها تمثيل المجتمعات المحلية في الثورة سياسياً؛ لأنها حالياً هي المؤسسات الوحيدة التي تعبر عن إرادة شعبية سواء بالانتخاب أو التوافق، في ظل عدم قدرة الأحزاب على ممارسة نشاطها داخل سوريا.

لذلك، نوصي بتمكين المجتمعات المحلية من اختيار ممثليها داخل الهيئة السياسية، عبر تمكين الهيئة الناخبة في المحافظة (التي تضم ممثلي المجالس المحلية عن المدن والبلدات داخلها) من اختيار ممثل المحافظة، كلما كان ذلك

---

[47] يبدو ذلك واضحاً من البيانات السياسية التي تصدر عن المكاتب السياسية التابعة للمجالس المحلية، ينظر على سبيل المثال: بيان مجلس محافظة حلب الحرة حول الهجمات الأجنبية على سورية، بيان مجلس محافظة حمص بخصوص استهداف المدنيين السوريين في عرسال بتاريخ 2014/8/4.

[48] نود الإشارة هنا إلى عقد اجتماعين تحت عنوان "المجالس المحلية" قبل تشكيل الائتلاف، حيث ضم الاجتماعان مجموعات من الناشطين المهتمين بهذا المشروع، وكانت الغاية منهما هي التحضير لتشكيل المجالس المحلية في المحافظات السورية وتطويرها.

مقابلة مع أحد أعضاء الائتلاف عن كتلة المجالس المحلية بتاريخ 2015/3/7، ولقاء مع أحد أعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة بتاريخ 2015/3/6، لقاء مع أحد الأعضاء السابقين في مجلس قيادة الثورة في إدلب والمكلف بإدارة ملف المجالس المحلية آنذاك، بتاريخ 2015/3/6.

[49] خصص /14/ مقعداً للمجالس المحلية داخل الائتلاف الوطني.

[50] ينظر: استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة صدى للأبحاث واستطلاع الرأي عن تقييم تجربة المجالس المحلية الناشئة بتاريخ 2014/9/11 حيث عبرت نسبة 49% عن ضعف قبولها بأعضاء المجالس المحلية الحالية. استطلاع رأي حول تقييم تجربة المجالس المحلية الناشئة، مؤسسة صدى.

نود الإشارة هنا إلى وجود أسباب عديدة أدت إلى ضعف شرعية المجالس المحلية بشكل عام، يتعلق بعضها بطريقة التشكيل وبعضها الآخر بالأداء. ولكن من المهم التأكيد على أنه لا يمكن إطلاق حكم عام على جميع المجالس المحلية، لتفاوتها في الكفاءة والتماسك والتنظيم.

[51] هذا ما أكده أحد الموظفين الرئيسين في وزارة الإدارة المحلية، مقابلة عن طريق الهاتف بتاريخ 2015/3/7.

[52] بموجب المادة /10/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم /1/ لعام 2014، تضم الهيئة الناخبة جميع المواطنين المسجلين في قيود سجل الأحوال المدنية للمجلس المحلي. هذا هو الأصل، واستثناء، يجوز أن تقتصر الهيئة الناخبة على ممثلين عن القوى والفعاليات الثورية العاملة ضمن الحدود الإدارية للمجلس المحلي.

ممكناً[53]، بالآلية ذاتها التي يتم عبرها انتخاب رئيس مجلس المحافظة، بحيث يكون الشخص المنتخب ممثلاً عن الهيئة الناخبة وليس عن المجلس المحلي.

2-2-4- بنية القوى السياسية الثورية[54] وتأثيرها: ضعف متوقع في مرحلة التأسيس

نتيجة فشل القوى السياسية "التقليدية" في التواصل مع الداخل، وتمثيل الثورة فضلاً عن قيادتها، بسبب ضعف بنيتها، وانفصالها عن الشعب لعقود طويلة، وعدم امتلاكها لرؤية سياسية ناضجة يمكن أن تقنع الشارع الذي فقد الثقة بها، اندفع –بصورة رئيسة- المثقفون والناشطون، إلى البحث عن صيغ سياسية مناسبة لتنظيم جهودهم والتعبير عن رؤاهم، لتشهد الساحة السياسية نشوء العديد من التشكيلات السياسة من مختلف التيارات والتوجهات[55].

على الرغم من العدد الكبير للحركات والتجمعات والأحزاب التي يعلن عنها تباعاً، لم تتمكن من إثبات حضورها السياسي على خريطة الثورة. ومع الاقرار بصعوبة قياس مدى القابلية الشعبية لهذه التجمعات فإن التحدي الحقيقي لها يبدأ عبر تقوية جذورها في المجتمع. مع الإشارة إلى أن فرص التيارات التي تنشأ أو نشأت خارج الحدود في النجاح، هي أقل من غيرها سواء التي تبلورت أفكارها أو التي لما تتبلور بعد[56].

تميزت هذه الأحزاب بوجود بعض الناشطين والمستقلين إلى جانب بعض المثقفين الذين كانوا خارج سوريا غالباً، ولكن هذا لم يقوِ بنيتها العامة التي اتصفت بالضعف؛ لحداثة التكوين وقلة الأعضاء، واستحالة ممارسة النشاط السياسي في داخل سوريا، مما أوهن تأثيرها على الحراك العام الذي لم يثق بها بعد.

تستطيع هذه القوى في الوقت القريب إثبات حضورها، وفي ظل عدم القدرة على ممارسة النشاط السياسي داخل سوريا، عبر أحد أمرين:

الأول: الخروج عن طابعها السياسي، وممارسة أنشطة ثورية يمكن أن تكسبها تأييداً شعبياً، كممارسة النشاط الإغاثي، وهذا ما سلكته بعض الأحزاب السياسية فعلاً[57].

---

[53] في لقاء مع أحد ممثلي المجالس المحلية داخل الائتلاف أكد أن تطبيق "آلية الاستبدال" ستفتح مجالاً لا يمكن إغلاقه في ظل عدم تحديد الجهة التي يحق لها طلب ذلك. هل هي المجالس الفرعية أم الهيئة الناخبة أم المكتب التنفيذي؟ خصوصاً وأنه لا يمكن تشكيل بعض المجالس حالياً كما في دير الزور والرقة ودمشق وطرطوس ...إلخ. مقابلة على الويبكس بتاريخ 2015/3/6.

نعتقد أن ما سبق ذكره ينطبق على المحافظات التي يتعذر فيها تشكيل الهيئة الناخبة، أما تلك التي يتاح لها ذلك، فيجب إتاحة الفرصة أمامها لاستبدال ممثليها؛ لأن هذا الأمر سيزيد من شرعية الكيان السياسي، ويعطي الناس دافعاً جديداً للاهتمام بالهيئة الناخبة، ويدربهم تدريجياً على الاعتماد على صندوق الاقتراع كآلية لانتخاب الممثلين السياسيين.

[54] نقصد بالثورية: وقت الثورة؛ أي الأحزاب والقوى السياسية التي تكونت وتأسست أثناء الثورة.

[55] ينظر على سبيل المثال: الحزب الوطني للعدالة والدستور "وعد"، تيار العدالة الوطني، حزب الجمهورية، حزب العدالة السوري "تحت التأسيس"، الحزب الثوري السوري، تيار بناء الدولة السورية، تيار التغيير الوطني.

[56] الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية، مركز سورية للبحوث والدراسات، 2013/12/30.

[57] وهذا ما لجأ إليه الحزب الوطني للعدالة والدستور "وعد" عندما خصص مكتباً لممارسة الأنشطة الإغاثية، ينظر: موقع الحزب، صفحة قيادة الحزب، حيث يوجد في هيكلية قيادة الحزب مكتب إغاثي.

الثاني: التقدم بمشاريع وأفكار سياسية تساهم في إنجاح الثورة، وتحقيق هدفها في إسقاط النظام بأقصر وقت وبأقل الخسائر. وهذا السبيل ما تحتاجه الأحزاب والثورة بآن معاً للأسباب التالية:

أ- هذا النشاط يتناسب وطابع الأحزاب السياسي.

ب- وجود هيئات ومنظمات ثورية تخصصت في جميع الأنشطة الثورية الإغاثية والعسكرية والإعلامية .... إلخ.

ج- ممارسة الأحزاب لنشاطات ثورية يتناقض مع طبيعتها ووظيفتها.

3- بنية الهيئات السياسية "الممثلة للثورة" وتأثيرها: هيئات ثورية بحاجة لفاعلية الثوار

بعد انطلاق الثورة برزت الحاجة إلى وجود هيئة سياسية تمثلها وتقودها، فتداعت القوى السياسية "التقليدية" وعدد من الشخصيات الوطنية المعارضة بمشاركة من ناشطي التنسيقيات ومنظمي الحراك المدني، لتشكيل المجلس الوطني.

بعد مضي ما يقارب العام على تشكيل المجلس، ونتيجة لأسباب متعددة، تأسس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ليكون بديلاً عن المجلس الوطني الذي أصبح جزءاً فاعلاً فيه.

كذلك سنبحث بنية الهيئة العليا للمفاوضات على الرغم من أن وظيفتها محددة ولم ترتق لتمثيل الثورة، وذلك باعتبار أنها أول جسم سياسي يضم الفصائل العسكرية والقوى السياسية، وإمكانية البناء عليها لاحقاً.

سنبين بنية هذه الهيئات ومدى تأثيرها على أحداث الثورة، لنخرج بمقارنة بينهما.

3-1- بنية المجلس الوطني وتأثيره: السياسيون وضياع الفرصة الأولى

ضم المجلس الوطني الذي تشكل في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2011، طيفاً واسعاً من كتل المعارضة التقليدية على رأسها الإخوان المسلمون وإعلان دمشق، إضافة إلى الحراك الثوري ممثلاً بـ (المجلس الأعلى لقيادة الثورة ولجان التنسيق المحلية)[58] والعديد من الشخصيات الوطنية المستقلة، وذلك وفق آلية "التوافق". وقد خصص للداخل نسبة 60% من المقاعد، أعطي ثلثاها (40% من مقاعد المجلس الكلية) للحراك الثوري وشباب الثورة[59].

اكتسب المجلس زخماً شعبياً لدى تشكيله، وبدى ذلك واضحاً عندما سمى الناشطون جمعة 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2011 بـ"المجلس الوطني يمثلني"، إضافة إلى الترحيب الذي لاقاه على المستوى الدولي.

من خلال تحليل بنية المجلس وهيكليته، ودراسة تأثيره على مدى عام تقريباً، وهي المدة التي اعتبر فيها "ممثلاً للشعب السوري" من الناحية النظرية على الأقل، يمكن وضع الملحوظات التالية:

---

[58] شارك المجلس الأعلى والهيئة العامة ولجان التنسيق في الاجتماعات التحضيرية التي سبقت إعلان تشكيل المجلس، وبموجب الاتفاق الأساسي كان لكل هيئة /15/ ممثل. سمى المجلس الأعلى ممثليه فوراً، أما لجان التنسيق فلم تستكمل أسماءها إلا بعد سنة تقريباً، في حين انسحبت الهيئة العامة للثورة نتيجة خلافات بين أعضائها، مما استدعى تشكيل لجنة من الحراك الثوري شارك فيها الإخوان المسلمون لتسمية الأعضاء /15/ من الحراك الثوري من غير المحسوبين على المجلس الأعلى ولجان التنسيق. مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الوطني بتاريخ 2015/1/31.

[59] صفحة المجلس الوطني السوري على الفيس بوك.

أ- على الرغم من الجهود التي بذلها المجلس لتوسيع قاعدته إلا أنه فشل في ضم أية قوى جديدة إليه؛ فلم ينجح في ضم القادة المحليين وإيجاد تمثيل حقيقي للفصائل والكتائب التي ظهر تأثيرها بقوة في بداية عام 2012 بعد تحول الثورة نحو العمل المسلح[60].

ب- سيطرة القوى والأحزاب التقليدية، والتي يقيم غالبية أعضائها خارج سوريا، على مراكز القيادة والقرار داخل المجلس، على الرغم من أنه يفترض نظرياً، حيازة الداخل، خصوصاً النشطاء، على نسبة تفوق النصف من المناصب القيادية[61]، وذلك بسبب ضعف تنظيم قوى الحراك الثوري الناتج عن تعدد الكتل والتنسيقيات[62]، وكثرة الأشخاص المستقلين[63]، إضافة إلى ضعف الخبرة.

ج- تناقص تأثير المجلس الوطني تدريجياً في الداخل نتيجة تركيزه على كسب الشرعية عن طريق اعتراف الدول أكثر من حرصه على بناء سلطته ومؤسساته في الداخل. إضافة إلى أسباب أخرى يتعلق أغلبها بسوء الأداء وضعف تمثيل الثوار، خصوصاً بعد تحول الثورة إلى العمل المسلح، وما رافق ذلك من تراجع لدور التنسيقيات وهيئات الحراك السلمي (كالهيئة العامة للثورة والمجلس الأعلى لقيادة الثورة...إلخ).

2-3- بنية الائتلاف الوطني وتأثيره: الإصرار على أخطاء الأمس

هيئة أوسع تمثل الثورة والقوى السياسية المعارضة وتتصل بالثوار على الأرض وتوحد جهودهم، تلك هي الغاية من تشكيل الائتلاف الوطني الذي أعلن عنه عقب اجتماع الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012[64]، ليحل محل المجلس الوطني، ويصبح الهيئة السياسية التي "تمثل الثورة".

---

[60] عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهانات الخاسرة، مرجع سابق، ص12، مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص2، يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، نيسان/إبريل 2013.

[61] بدى ذلك واضحاً في تركيبة أول مكتب تنفيذي للمجلس، حيث حصل الحراك الثوري على مقعد واحد من أصل أحد عشر مقعداً. للتوسع ينظر:
Aron Lund, "Divided They Stand: an Overview of Syria's Political Opposition Factions", Foundation for European Progressive Studies, May 2012, p.p38-42.
ويؤكد هذا الأمر أحد أعضاء المجلس الوطني عن الحراك الثوري بقوله: " استطاعت قوى الحراك الثوري منع المجلس الوطني من اتخاذ أي قرار سياسي يمثل تنازلاً عن ثوابت الثورة، هذا من ناحية القرار السياسي. ولكن كعمل سياسي على مستوى الأجهزة والقيادات والمكاتب، ذهبت غالبية المناصب إلى القوى السياسية، ولم يحصل الثوار سوى على نسبة بسيطة قد لا تصل إلى 20%". مقابلة بتاريخ 2015/1/31.

[62] بلغ عدد التنسيقيات والتجمعات الممثلة للحراك الثوري داخل المجلس الوطني بعد التوسع الأخير إحدى وثلاثون.

[63] بلغ عدد النشطاء المستقلين الأعضاء في المجلس بعد التوسع الأخير /37/ عضو من /418/، بنسبة تقارب 9%، وإذا أضفنا لهم الشخصيات المستقلة والتي عددها /62/ بنسبة 14.83%، تصبح نسبة الأعضاء الموجودين داخل المجلس بدون مؤسسة أو كتلة حوالي 25%؛ أي الربع. وبالتالي سيكون من الطبيعي في ظل هكذا تركيبة سيطرة الكتل والأحزاب على المجلس.

[64] أهم الأهداف التي سعى الائتلاف الوطني لتحقيقه هو: "توحيد دعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية والجيش الحر".

وكسابقه استفاد الائتلاف في البداية من الدعم الشعبي الذي عُبر عنه من خلال مظاهرات جمعة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، التي سميت "دعم الائتلاف الوطني"[65]، إضافة إلى الترحيب العربي والدولي به، والذي تجسد بصدور العديد من القرارات الدولية باعتبار الائتلاف "ممثلاً شرعياً للشعب السوري"[66].

على الرغم من منح المجلس الوطني ثلث مقاعد الائتلاف البالغة 63 في ذلك الوقت، فإن تخصيص /14/ مقعداً لممثلي المجالس المحلية[67] ومقعد واحد لكل من الهيئة العامة للثورة السورية ولجان التنسيق المحلية، وانتخاب رئيس الائتلاف ونائبه منهم؛ (معاذ الخطيب من كتلة المجالس المحلية، وسهير الأتاسي من الهيئة العامة للثورة السورية)، أعطى مؤشراً على وجود نفوذ أكبر للنشطاء[68]، لكن سرعان ما تبدد هذا الأمر مع انقسام الائتلاف إلى كتلتين رئيستين لم يكن فيهما لممثلي الحراك الثوري أثر قيادي حاسم، ومع فقدان الشخصيتين القياديتين في الائتلاف (معاذ الخطيب وسهير الأتاسي) لوزنهما السياسي نتيجة افتقارهما لدعم كتلة سياسية[69].

لم تمض أشهر معدودة على تشكيل الائتلاف، حتى ظهرت أصوات داخلية وخارجية تطالبه بتوسيع قاعدته، وبدلاً من تكريس هذه الفرصة لتوسيع تمثيل القوى الثورية الفاعلة على الأرض، والتي من الممكن أن تعيد له شيئاً من الزخم والشرعية التي بدأ يفقدها نتيجة ضعف أثره على مختلف القوى والمؤسسات الموجودة داخل سورية، جاءت التوسعة باتجاه توسيع نفوذ القوى السياسية التقليدية. فأعلن في 31 مايو/أيار 2013 عن إضافة 43 عضواً جديداً وفق التوزيع الآتي: /14/ لقائمة الاتحاد الديمقراطي، /14/ للحراك الثوري، /15/ ممثلين عن قيادة الأركان.

على الرغم من أن قرار التوسعة جاء بـ /29/ عضواً محسوبين نظرياً على الحراك الثوري والقوى العسكرية، فإنه من الناحية العملية، لم يضف أي ثقل يذكر لتمثيل هاتين الكتلتين، بسبب الطريقة التي سُمي من خلالها الأعضاء الجدد؛ فبالنسبة لممثلي القوى العسكرية "هيئة الأركان"، تمت تسميتهم من قبل رئيس هيئة الأركان بالتشاور مع الائتلاف، علماً بأن هيئة الأركان بواقعها الحالي، هي مجرد هيئة رئاسية شكلية لا وجود حقيقي لها على الأرض، وليس لها أية سلطة على الفصائل العسكرية الفاعلة. أما بالنسبة لممثلي الحراك الثوري، فقد اختيروا من قبل

---

[65] ينظر على سبيل المثال: مظاهرة في مدينة كفرنبل في محافظة إدلب 2012/11/16، مظاهرة في حي الوعر في مدينة حمص 2012/11/16، مظاهرة في مدينة الباب في محافظة حلب 2012/11/16.

[66] ينظر: قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري رقم 7595- د.ع (139) –ج4- 2013/3/6، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 262/67 تاريخ 15 أيار/مايو 2013 الذي لم يعترف بالائتلاف كممثل شرعي، وإنما رحب به "باعتباره يضم المحاورين الذين يمثلون فعلياً تلك القوى اللازمة لعملية الانتقال السياسي".

[67] ما يثير الاستغراب أن تسمية الأشخاص الممثلين عن المجالس المحلية للمحافظات قد سبقت تأسيس المجالس ذاتها، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن الآلية والمعايير التي تم بموجبها اختيار هؤلاء الممثلين.

ينظر: بيان الهيئة العامة للثورة السورية بالانسحاب من الائتلاف.

[68] مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص2-3.

وللاطلاع على أسماء أعضاء الائتلاف الـ /63/، ينظر: صفحة الائتلاف الوطني على الفيس بوك.

[69] مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص19.

لجنة من أعضاء الائتلاف[70] تمثل الكتل المتنافسة فيه، وليس من قبل ممثلي قوى ثورية محلية ومدنية[71]. ولعل السبب في اختيار هاتين الطريقتين في تسمية الأعضاء، هو الحرص على إبقاء التوازن بين كتل الائتلاف، أكثر من الرغبة في إيجاد تمثيل حقيقي لقوى الثورة[72].

يعاني الائتلاف حالياً من مشاكل بنيوية عدة، منبعها افتقاده للمعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد تأثير كل كتلة من كتله على الثورة وحاضنتها، مما أدى إلى الاعتماد على آلية "التوافق بين القوى السياسية والثورية" كأساس لتشكيله، الأمر الذي نتج عنه وجود قوى وشخصيات ضعيفة التأثير داخله، وفي الوقت ذاته، غياب قوى مؤثرة وفاعلة عنه. إضافة إلى ذلك، ثمة سلبيات في نظام العضوية والاستبدال، التي تفتقد لآلية تنفيذ واضحة[73].

لقد كان لفشل الائتلاف في بناء هياكل إدارية وقيادية قاعدية في الداخل السوري في مختلف المجالات المدنية والعسكرية والسياسية، والتجاذبات والمناكفات داخله، والتدخل الدولي في أعماله، الأثر الكبير في إضعاف قدرته على التأثير في مجريات الثورة، وتحويله إلى مجرد متفرج على أحداثها[74].

لم يستطع الائتلاف الوطني إعداد قيادة سياسية وتوجه استراتيجي ذي مصداقية، ولم يفلح في بناء هياكل إدارية فعالة وتكريس حضور في المناطق المحررة في سوريا. كما لم يوفر الائتلاف فرصة للتغلب على هذه العيوب في المستقبل؛ نظراً إلى ديناميكياته الداخلية المختلة، واعتماده الكلي على اعتراف أصدقاء سوريا المستمر به للحصول على مكانة سياسية والبقاء على قيد الحياة[75].

---

[70] ضمت اللجنة الأعضاء التالية أسماؤهم: جمال الورد- جابر زغين- كمال اللبواني- حسين السيد- محمد قداح- واصل الشمالي.

[71] كانت قد هددت ثلاث كتل محسوبة على الحراك الثوري (الهيئة العامة للثورة السورية- لجان التنسيق المحلية- المجلس الأعلى لمجلس قيادة الثورة) بالانسحاب من الائتلاف إذا لم يمنح الحراك الثوري نسبة لا تقل عن 50% من مقاعد الائتلاف ومؤسساته القيادية. حيث جاء في البيان الذي وقعته بتاريخ 2013/5/29: "إن خطوة توسيع الائتلاف التي جرى العمل عليها خلال الفترة الماضية ليست أكثر من محاولة ترقيع بائسة، نرفض أن تقتصر على ضم شخصيات وكيانات لا تتمتع بحضور فاعل مؤثر في الثورة"، رابط البيان.

بعد صدور قرار التوسيع، نفذت الهيئة العامة للثورة السورية تهديدها وانسحبت من الائتلاف محتجة على طريقة تسمية الأعضاء، حيث ذكرت في البيان المؤرخ في 2013/6/1: "في تاريخ 2013/5/26 أرسلنا إليهم بياناً نطالبهم فيه بالعدول عن تعيين بعض الأشخاص الذين لا يمثلون الثورة، وأن تتم توسعة الائتلاف باتجاه ثوار الداخل، إلا أن كلامنا لم يجد صدى لدى مسامعهم وجاءت اقتراحات توسعتهم بأسماء كنا في يوم من الأيام نهتف لإسقاطها في مظاهراتنا ضد النظام الأسدي الفاشي ونحسبها أبواقاً للنظام"، رابط البيان.

بغض النظر عن ثقل الهيئة العامة للثورة وباقي الكيانات الموقعة على البيان الأول، فإن ذلك يشير إلى التوجه العام الذي كان مرافقاً لعملية التوسعة، وكيف أنها لم تكن باتجاه توسيع تمثيل قوى الثورة.

[72] ينظر: مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص19.

[73] خصص النظام الأساسي للائتلاف المواد /13-14-15/ لمسألة العضوية، وعلى الرغم من النص في المادة /15/ على أربعة أسباب لخلو مقعد الائتلاف وهي: الوفاة، العجز، الاستقالة، إسقاط العضوية من قبل الائتلاف. فإن المواد المشار إليها لم تتعرض لا تلميحاً ولا تصريحاً لآلية الاستبدال التي تتيح للكتلة الممثلة داخل الائتلاف استبدال أعضائها، مما جعل الأمر خاضعاً لاجتهاد اللجنة القانونية.

[74] د. يزيد صايغ، التوقعات القاتمة للمعارضة السورية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، نيسان/ابريل 2014.

[75] المرجع السابق، شمس الدين الكيلاني، الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/يناير 2014، ص19.

3-3- بنية الهيئة العليا للمفاوضات[76]: الإطار الوطني الواسع لبنية هشة

انبثقت الهيئة عن مؤتمر الرياض الذي عقد في الفترة 9-10 ديسمبر/كانون الأول لعام2015[77]، والذي ضم ممثلين عن الفصائل العسكرية- الائتلاف الوطني- هيئة التنسيق- تيار بناء الدولة- علماء دين- شخصيات وطنية مستقلة[78]، وقد حظيت الهيئة بدعم أهم الأطراف المعارضة باستثناء بعض الجهات[79].

تشكلت الهيئة وفق مبدأ المحاصصة[80]، حيث حظيت الفصائل العسكرية بالنسبة الأكبر من المقاعد (الثلث)[81]، وجمعت إلى جانبها لأول مرة القوى السياسية، ليس المحسوبة على الثورة فقط، وإنما المحسوبة أيضاً على "معارضة الداخل" التي تبنت استراتيجية "التغيير الديمقراطي ورفضت عسكرة الثورة"، ليمثل ذلك بداية انزياح بنيوي من الثوري إلى "المعارضة" بمفهومها السياسي[82]، ولتصبح هذه الهيئة أول مؤسسة سياسية بعد انطلاق الثورة تضم هذا الطيف الواسع من القوى السياسية والعسكرية.

استطاعت الهيئة حتى الآن المحافظة على تماسكها[83]، وتأدية المهمة المنوطة بها وهي: "تمثيل المعارضة والثورة في مسار الحل السياسي"، إلا أن ذلك لا يخفي هشاشة بنيتها لعدة أسباب أهمها: التباين الواضح في الرؤى السياسية

---

[76] سنركز في هذه الفقرة، كما هو واضح في العنوان، على بنية الهيئة، وبالتالي لن نتحدث عن المضمون الذي تعمل وفقه "بيان مؤتمر الرياض"، لأن ما نريده من هذه الفقرة، هو بحث قابلية تطوير الهيئة لتصبح ممثلاً سياسياً للثورة من عدمه.

[77] عقب اجتماع فيينا 2، أسندت المجموعة الدولية لدعم سوريا "ISSG" للمملكة العربية السعودية مهمة جمع أطياف المعارضة من أجل الخروج بهيئة تمثلها في مفاوضات الحل السياسي.

[78] بلغ عدد حضور المؤتمر /102/ وفق التوزيع التالي: /36/ للائتلاف، /14/ للفصائل العسكرية، /13/ لهيئة التنسيق الوطنية، /2/ لتيار بناء الدولة، والبقية ممثلون عن الطوائف الدينية والعرقية من المستقلين.

ينظر: قائمة بأسماء المعارضين المشاركين في مؤتمر الرياض، عكس السير، 7 كانون الأول/ديسمبر 2015.

[79] إذا أغفلنا موقف القوى المحسوبة على المعارضة نظرياً، والتي تمثل وجهة نظر النظام ورؤاه في غالبية توجهاتها فعلياً، كحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، فإن الجهات التي رفضت مخرجات مؤتمر الرياض هما: حركة أحرار الشام الإسلامية، وجهة النصرة.

ينظر: بيان انسحاب حركة أحرار الشام من مؤتمر الرياض، مقابلة قائد جبهة النصرة أبو محمد الجولاني.

[80] ضمت الهيئة /34/ مقعداً، وزعت على الشكل الآتي: /11/ للفصائل، /9/ للائتلاف، /8/ مستقلون، /6/ لهيئة التنسيق.

ينظر: ارتفاع عدد أعضاء الهيئة العليا للتفاوض للمعارضة السورية، السورية نت، 2015/12/11.

[81] قد لا تكون نسبة المقاعد الممنوحة للفصائل في الهيئة عادلة مقارنة مع حجم تأثير الفصائل في المسار السياسي وأهميته، ولكن يبدو الأمر أقل وطأة لو قارنا بين نسبة حضورهم في المؤتمر التي بلغت 13.72%، وبين نسبة حضورهم في الهيئة التي وصلت إلى 33%.

[82] بدى ذلك واضحاً في وجود هيئة التنسيق الوطنية وتيار بناء الدولة وشخصيات مما اصطلح على تسميته "التيار الثالث، الذي يعتبر نفسه خارج النظام والمعارضة"، إضافة إلى ممثلين مستقلين عن مؤتمرات القاهرة وموسكو. حيث تقترب رؤى هذه القوى والشخصيات من وجهة نظر النظام في الإصلاح أكثر من قربها من وجهة نظر الثورة في التغيير.

[83] باستثناء انسحاب تيار بناء الدولة الذي أعلن عنه رئيسه لؤي حسين بتاريخ 25 إبريل/نيسان 2016. ينظر: صفحة لؤي حسين على الفيسبوك.

بين الأطراف المشاركة في الهيئة[84]، والطبيعة المؤقتة والمحدودة لعملها[85]، واعتمادها على مبدأ المحاصصة وعدم قناعة بعض الأطراف بنسب تمثيلهم[86]، إضافة إلى عدم وجود الثقة بين العديد من الجهات والقوى المشاركة فيها.

3-4- مقارنة بين المجلس الوطني والائتلاف الوطني والهيئة العليا للمفاوضات: اختلاف التوصيف والنتيجة واحدة

بعد استعراضنا لبنية كل من المجلس الوطني والائتلاف والهيئة العليا وتأثيرهم، سنجري مقارنة سريعة بينهم من حيث عدة معايير، للوقوف على أهم أوجه الشبة والاختلاف فيما بينها.

المعيار	المجلس الوطني	الائتلاف الوطني	الهيئة العليا للمفاوضات
"تمثيل الثورة"	✓	✓	✗
الطبيعة الدائمة للعمل	✓	✓	✗
وجود تمثيل حقيقي للفصائل العسكرية	✗	✗	✓
وجود قوى سياسية غير مؤمنة بأهداف الثورة	✗	✗	✓
وجود قوى ثورية محسوبة على الحراك السلمي	✓	✓	✗
وجود قوى ثورية محسوبة على "النظام"	✗	✗	✓
وجود قوى مجتمع مدني	✗	✓	✗[87]
وجود تمثيل للمجالس المحلية	✗	✓	✗[88]
تأييد في بداية التشكيل ثم توقف أو اعتراض أو نقد	✓	✓	✓[89]

[84] على سبيل المثال: لم تستطع الفصائل التوافق مع الائتلاف على رؤية سياسية موحدة، وبدوره لم يستطع الائتلاف التوافق مع هيئة التنسيق على رؤية سياسية موحدة. يبين ذلك الاختلاف الواضح بين الرؤى السياسية بين هذه الجهات.

للاطلاع أكثر على مضمون الرؤى والأفكار السياسية لكل جهة من هذه الجهات، ينظر: الوثائق السياسية الخاصة بالثورة السورية "عرض ونقد"، مركز الحوار السوري، غير منشورة، 2015.

[85] باعتقادنا، يعد هذا الأمر سبباً رئيساً لقبول مختلف الأطراف الانخراط في الهيئة على الرغم من وجود جهات متباينة في الرؤى والمشاريع السياسية، وإلا لو كانت مهام الهيئة ووظيفتها تتجاوز قضية تمثيل المعارضة في المفاوضات، إلى ما هو أكبر وأهم، لما شهدنا قبول هذه الجهات "المتباينة في الرؤى" بالانخراط في الهيئة.

[86] للتدليل على ذلك، يكفي أن نبين أن أحد الأسباب التي استندت إليها حركة أحرار الشام لتبرير انسحابها هو "إعطاء دور أساسي لهيئة التنسيق الوطنية وغيرها من الشخصيات المحسوبة على النظام..."، وكذلك استنكرت منظمات تركمانية سورية ضعف تمثيلها في مؤتمر الرياض.

ينظر: منظمات تركمانية سورية تستنكر ضعف تمثيلها في مؤتمر الرياض، وكالة الأناضول، 2015/12/12.

[87] قد يحتج البعض بأن قوى المجتمع المدني ممثلة داخل الهيئة العليا للمفاوضات بشكل غير مباشر عبر الائتلاف الوطني الذي يضم العديد من هذه القوى. لكن ما نعنيه بتمثيل قوى المجتمع المدني داخل الهيئة هو الوجود المباشر من حيث تخصيص مقاعد لها بصورة مباشرة، وهذا غير متحقق. فضلاً عن أن الادعاء بوجود تمثيل لقوى المجتمع المدني داخل الائتلاف يعطي حضوراً لها في الهيئة العليا، أمر غير سليم لعدة أسباب منها: ضعف تمثيل هذه القوى داخل الائتلاف الوطني بالأساس، حيث يبلغ عدد ممثليها 4 أعضاء بنسبة 4.08%، ولكن هذا لا يتعارض مع وجود تأثير لبعض شخصياتها سواء داخل الائتلاف أو الهيئة العليا للمفاوضات يكون مرده لظروف شخصية أكثر منها مؤسساتية.

[88] ما ذكرنا في الهامش السابق بخصوص قوى المجتمع المدني ينطبق على المجالس المحلية، حيث يبلغ عدد ممثليها 12 عضواً بنسبة 12.24%، وكذلك الأمر بالنسبة لتأثير بعض شخصياتها داخل الائتلاف والهيئة العليا.

[89] ظهرت بوادر هذا التراجع مؤخراً من خلال كتابات بعض المهتمين بالشأن السوري، كمقال لبيب النحاس المنشور في موقع الدرر الشامية بعنوان: "قواعد اللعبة الجديدة ومستقبل الثورة السورية"، وتعليق مجاهد ديرانية المعنون بـ "ملاحظاتنا على هيئة المفاوضات" بتاريخ 2016/3/24، وتعليق عمر مشوح بعنوان "رسائل سريعة لهيئة التفاوض العليا".

سيطرة القوى السياسية على القرار	✓	✓	✗
ضعف حضور القوى السياسية الموجودة في الساحة	✓	✓	✓
وجود معايير واضحة لتحديد تأثير كل كتلة	✗	✗	✗
اللجوء إلى آلية المحاصصة في التشكيل	✓	✓	✓
التشكيل بناء على مبادرات خارجية	✓	✓	✓
الاعتراف القانوني الدولي	✗	✓	✗
الاعتراف السياسي الدولي	✓	✓	✓

نستنتج مؤشرات عدة من المقارنة السابقة أهمها:

1- على الرغم من تزايد حضور القوى الثورية في الائتلاف، ولو نظرياً، ممثلاً بالمجالس المحلية وممثلي الأركان وممثلين عن بعض منظمات المجتمع المدني، عما كان عليه الأمر في المجلس الوطني، فلم يتسع التمثيل في الهيئة العليا للمفاوضات سوى بوجود ممثلي الفصائل.

2- بشكل عام امتلكت القوى السياسية وكتلها القرار في مؤسستي المجلس الوطني والائتلاف، في حين أصبح هنالك تأثير واضح على قرار الهيئة العليا للمفاوضات من قبل الفصائل العسكرية، على الأقل من الناحية النظرية، نظراً لامتلاكهم ثلث الأصوات[90].

3- الاستمرار في الاعتماد على آلية "المحاصصة " في تشكيل الأجسام السياسية، الأمر الذي شكل سبباً رئيساً في ضعف بنيتها.

4- أدى غياب المعايير الواضحة في تحديد تأثير الكتل السياسية والفصائل العسكرية في مختلف هذه الهيئات إلى وجود وازن لقوى سياسية وفصائل عسكرية ذات تأثير ضعيف، وغياب أو ضعف حضور أخرى ذات تأثير قوي، الأمر الذي أدى بالمحصلة إلى ضعف تأثير هذه القوى وضعف ارتباطها بالحاضنة الشعبية.

5- تشكلت جميع هذه المؤسسات بناء على مبادرات خارجية، مما يدل على أمرين في غاية الخطورة: الأول، عدم امتلاك الفصائل الثورية والقوى السياسية للإرادة بتشكيل جسم سياسي للثورة. والثاني، الأثر الكبير الذي تمتلكه الدول على هذه الفصائل والقوى، وقدرتها على جمعهم ودفعهم –ولو بشكل غير مباشر- إلى التوافق.

بناء على ما تقدم، يمكن القول: لقد سيطرت على الهيئات التي يفترض "تمثيلها للثورة" قوى وأحزاب سياسية ذات بنىً تنظيمية تقليدية محصورة الانتشار[91]، يقيم معظم أعضائها في الخارج[92]. في مقابل وجود ضعيف وخجول

[90] قلنا من الناحية النظرية، لأن بعض التسريبات بينت انعدام التنسيق بين ممثلي الفصائل العسكرية في كثير من القضايا المهمة والمصيرية.

[91] د. حازم نهار، المستقلون في التحالفات السياسية للمعارضة، زمان الوصل، 2014/3/20.

[92] يمكن استحضار تجربة الكتلة الوطنية السورية عام1928 للتدليل على أن الأجسام السياسية الائتلافية يجب أن تمارس نشاطها وتقود الحراك من داخل البلد، وما يتطلبه ذلك من أن يكون غالبية أعضائها مقيمين فيه. فقد تشكلت الكتلة من 38 عضو من داخل سوريا أضيف إليها ما يقارب 14 عضواً

للقوى الثورية خصوصاً العسكرية داخلها. ليساهم مع هذه المثالب ضعف أداء هذه الهيئات، ومهاتراتها الداخلية، والتدخلات الخارجية بعملها وقراراتها، وعدم قدرتها على مد الجسور مع الثائرين، في فقدان الثقة بينها وبين الحاضنة الشعبية.

في حين أن الهيئة العليا للمفاوضات، وعلى الرغم من إطارها الوطني الواسع، وجمعها للفصائل العسكرية والقوى السياسية لأول مرة، لا يمكن التعويل على تطويرها مستقبلاً –في ضوء المعطيات الحالية- بسبب محدودية وظيفتها، والتباين الواضح بين رؤى مكوناتها.

4- رؤية مستقبلية لبنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة: بنية تستعيد ثقة الحاضنة أولاً

بعد استعراضنا لبنية الهيئات السياسية التي "تمثل الثورة" وتأثيرها على الحاضنة الشعبية، تكون قد اتضحت أمامنا السلبيات التي وصمت هذه البنية. وبعد دراستنا لبنية القوى السياسية "التقليدية والناشئة" نكون قد وقفنا على تأثير هذه القوى وحجمها داخل الثورة. وتكون النتيجة هي ضعف بنية الأجسام "الممثلة للثورة" سواء كانت محسوبة على القوى السياسية أم الفصائل العسكرية، وضرورة إعادة بناء الهياكل الحالية أو إنشاء جسم جديد، يتلافى السلبيات الناتجة عن غياب التمثيل الحقيقي للقوى الفاعلة والناشئة.

لكن قبل الحديث عن الخيارات المتاحة المتعلقة بإعادة الهيكلة أو إنشاء جسم جديد، لابد من دراسة أهم المعطيات والشروط التي يجب في ضوئها بحث هذه الخيارات.

4-1- معطيات بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة: باتجاه هيئة ثورية

ونقصد بالمعطيات: الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها القوى السياسية والثورية، والتي تؤثر بصورة مباشرة على بنية الهيئة السياسية ودورها وتأثيرها.

تتلخص هذه المعطيات بما يلي:

أ- تعد الفصائل العسكرية ومكاتبها السياسية، حالياً، أكثر القوى الثورية التي تحوز على ثقة الناس في الداخل، وهي القوة الموجودة على الأرض القادرة على إفشال أي مشروع للحكم أو لبناء المؤسسات المدنية فضلاً عن العسكرية إذا لم تكن جزءاً منه، وهي التي تقدم التضحيات في الدفاع عن الحاضنة الشعبية والمناطق المحررة. فالناس لا تثق إلا بالأشخاص الذين يعيشون معاناتها، ويقاتلون معها، ولا تستمع إلا لمن يدافع عنها[93].

ب- على الرغم من أن المجالس المحلية بدأت تشكل هياكلها على الأرض شيئاً فشيئاً، حيث تسعى لترسيخ مؤسسات محلية خدمية تسد حاجات الناس في المناطق المحررة، وكسب ثقتهم على اعتبار أنها منبثقة عن

من الخارج، في حين أننا نجد أن في تجربتي المجلس الوطني والائتلاف الوطني كان الأمر معاكساً حيث غالبية الأعضاء مقيمين خارج سوريا والقلة منهم مقيمين في الداخل.

للاطلاع على تشكيل الكتلة الوطنية، يراجع: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص6.

[93] ينظر: سلامة كيلة، أزمة المعارضة والبديل السياسي للسلطة في سوريا، موقع الأخبار، 2011/10/19.

ولعل موقعو البيان رقم /1/ بتاريخ 2014/9/24، قصدوا هذا المعنى في ضوء تبرير موقفهم الرافض للاعتراف بالائتلاف والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه، فقد نص البيان على: "أن الأحقية في تمثيلها إلى من عاش همومها وشاركها تضحياتها من أبنائها الصادقين".

إرادتهم انتخاباً أو توافقاً، وتقوم بممارسة بعض الأنشطة السياسية كونها المؤسسات الوحيدة حالياً التي يفترض أنها ناتجة عن شرعية شعبية، فإنها حقيقة ما تزال تناضل لتأكيد سلطتها في ظل منافستها، وأحياناً مناكفتها، من قبل الفصائل العسكرية والهيئات الإدارية والقضائية التابعة لها، وتقاوم النقص الحاد في التمويل والموارد المادية الأخرى، وسياسة التدمير الممنهج للبنى التحتية في المناطق المحررة التي يتبعها النظام.

ج- لم تستطع غالبية، إن لم نقل جميع، القوى السياسية الناشئة "الأحزاب والتيارات التي نشأت في ظل الثورة" من إثبات وجودها وكسب ثقة الناس، فضلاً عن التأثير فيهم، حتى الآن؛ نتيجة عدم قدرتها على العمل في الداخل، وعدم توفر الظروف الملائمة لممارسة النشاط السياسي الحزبي الذي يتطلب استقرار الدولة، وهو ما لم يتحقق بعد في ظل استمرار الثورة.

لا يمكن لهذه القوى، والحالة كذلك، من المشاركة في تمثيل الثورة طالما لم تبدأ في بناء هياكلها وكوادرها داخل سوريا.

د- نعتقد عدم إمكانية مشاركة قوى المجتمع المدني[94] في تمثيل الثورة سياسياً لأسباب عدة منها: تعارض ممارسة العمل السياسي مع الطابع المستقل لهذه القوى، وأعدادها الكثيرة، حيث بلغت عدة مئات، وبالتالي إشراك بعضها دون الآخر سيدخل الهيئة السياسية المفترضة في جدالات ومتاهات، هي في غنى عنها[95].

هـ- فقدت قوى الحراك السلمي والتنسيقيات أهميتها نتيجة تحول الثورة نحو العمل المسلح، ورأينا كيف أن غالبيتها قد تحولت إلى مجموعة أشخاص دون إطار مؤسسي فاعل.

و- جميع الأحزاب السورية المعارضة التقليدية صغيرة، وتتسم بضعف تأثيرها وعزلتها عن المجتمع الذي فقد الثقة بها نتيجة أسباب موضوعية وذاتية ليس هنا مجال ذكرها[96].

---

[94] تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها: "مجموعة التنظيمات والبنى التطوعية الحرة، التي تشغل المجال العام في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية والدينية والأثرية، والتي تتلاقى طوعياً حول مجموعة قيم أو مصالح مشتركة. يتحدد موقع هذا القطاع ما بين الدولة ومؤسساتها من جانب، والقطاع الخاص الهادف للربح من جانب آخر".

ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص26.

نستنتج من التعريف السابق أن من أهم خصائص منظمات المجتمع المدني: استقلاليتها عن الدولة (فهي ليست جزء من الدولة ومؤسساتها ومجالسها) وابتعادها عن الجانب السياسي، عكس الأحزاب، وبالتالي عدم سعيها للوصول إلى الحكم. والطابع الطوعي للعمل فيها، فضلاً عن سعيها لتحقيق المصلحة العامة بعيداً عن مفهوم الربح.

[95] لعل البعض يعترض على هذا التوجه، مطالباً بمنح دور سياسي لقوى المجتمع المدني، مبرراً ذلك بكثرة قوى المجتمع المدني الثورية ودورها المهم في خدمة الثورة، وبالتالي حقها في المشاركة في تمثيلها، وبالوضع الاستثنائي للثورة، وما يفرضه من خروج عن بعض القواعد التي تمنع مثل هذه القوى من الانخراط في العمل السياسي.

لا شك أن لمشاركة قوى المجتمع المدني في تمثيل الثورة سياسياً، بعض الإيجابيات منها: اتساع القاعدة التمثيلية للهيئة السياسية بإشراك قسم مهم من حراك الثورة فيها، وتوفير الدعم للهيئة السياسية في مختلف المجالات الإعلامية والمالية والقانونية...إلخ نتيجة امتلاك هذه القوى لعنصري التخصص والكفاءة في تقديم الخدمات.

لكن، نعتقد –نظراً للسلبيات المشار إليها في المتن- بضرورة ابتعاد قوى المجتمع المدني عن المجال السياسي حفاظاً على استقلاليتها، وابتعاداً عن التجاذبات السياسية التي تفقدها فعاليتها وتشتت جهودها. إلا أن ذلك لا يعني فقدانها لأي دور في المجال السياسي، إذ تستطيع هذه القوى في حال بنائها هياكل فاعلة وتأمين تمويل جيد، أن تمارس دوراً رقابياً، ودوراً استشارياً تجاه الهيئة السياسية.

[96] ينظر على سبيل المثال: د. بشير زين العابدين، سوريا: مشكلات العمل السياسي وآفاق التغيير، مرجع سابق، سلامة كيلة، أزمة المعارضة والبديل السياسي للسلطة في سوريا، مرجع سابق، عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهانات الخاسرة، مرجع سابق، ص7، علي بدوان، الأحزاب والنخب وثورات الشارع العربي، موقع الجزيرة، مقالات رأي، 2011/4/4.

لقد فشلت القوى السياسية خلال الثورة من تقديم نموذج جيد في الفكر والسلوك والاتفاق والتنسيق على حدود دنيا في عملها، مما أفقدها بعض الرصيد الذي كانت حازته بعض شخصياتها قبل الانتفاضة أو في بداياتها[97].

ز- عدم القدرة على إجراء انتخابات داخل سوريا للوقوف على تأثير كل حزب أو قوة سياسية أو ثورية، وبالتالي فإن آلية "التوافق" هي الحل المؤقت لإنشاء الهيئة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات غير المباشرة من دراسات وإحصائيات واستبيانات من أجل التوصل إلى صيغة تمثيل سياسي وثوري أقرب ما تكون إلى الواقع.

ح- سورية في ثورة، وبالتالي فهي بحاجة إلى هيئة سياسية ثورية[98]، بما يقتضيه ذلك من إيجاد بنية تتوافق مع الثورة من حيث التشكيل والتنظيم. للأسف بنيت الهيئتان اللتان "مثلتا الثورة" وفق أسلوب يتوافق وحالة دولة مستقرة، حيث كانت الغالبية في التشكيل للقوى السياسية التقليدية على حساب القوى الثورية، بينما يفترض العكس.

وفي هذا السياق، يطرح التساؤل التالي: ما هي وظيفة هذه الهيئة السياسية الثورية؟ هل هي قيادة للثورة أم تمثيلها[99]؟

نعتقد أنه في ضوء المعطيات المذكورة سابقاً، خصوصاً تلك المتعلقة بضعف ثقة الحاضنة بالقوى السياسية، وقلة الخبرة السياسية لدى القوى الثورية الناشئة، وضعف بنيتها، تتمثل وظيفة الهيئة السياسية حالياً بتمثيل الثورة ريثما تتغير هذه المعطيات.

هذه هي أهم المعطيات التي تؤثر في بنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة، وننتقل الآن لنبين أهم شروط بنية هذه الهيئة وقوة تأثيرها.

2-4- شروط بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة وقوة تأثيرها: الداخل مناط الثقة

تستند الشروط على المحددات والمعطيات المذكورة أعلاه، فهي نتيجة طبيعية لها. تتلخص أهم الشروط اللازمة لبناء الهيئة السياسية وزيادة تأثيرها بالآتي:

أ- أن تكون الأغلبية للقوى الثورية ممثلة بالممثلين السياسيين لكل من الفصائل العسكرية والهيئات الناخبة المكونة للمجالس المحلية.

بالنسبة لتمثيل الفصائل العسكرية، فهو ضروري بسبب ثقة الحاضنة بها، وتأثيرها المباشر على مجريات الثورة بعد تحول الثورة إلى العمل المسلح. مع ضرورة مناقشة الوضع التنظيمي للممثلين السياسيين للفصائل

---

[97] حسام ميرو، أمراض النخب السياسية السورية، موقع مجلة البديل، 2014/11/29.

[98] ينظر: زهير سالم، بين يدي السنة الثالثة للثورة السورية: تحتاج الثورة إلى قيادة ثورية، صفحة الكاتب على الفيس بوك، 2013/1/27، محمد صبرا، حلقة الواقع العربي بعنوان: ما الذي بقي من الائتلاف السوري المعارض؟، بثت على قناة الجزيرة الفضائية، 2015/1/11.

[99] تمثيل الثورة يقتضي أن الهيئة السياسية هي مجرد تعبير عن إرادة الثوار، وبالتالي لا تستطيع تغييرها وتلتزم بها. أما قيادة الثورة، فتعطي الهيئة القدرة على اتخاذ أي قرار تراه مفيداً للثورة. ويمكن أن نضرب مثالاً عملياً لذلك من خلال قضية التفاوض مع النظام: فالهيئة الممثلة لا يحق لها التفاوض لأن هذا الأمر غير مقبول لدى الثوار، في حين الهيئة القيادية تستطيع اتخاذ مثل هكذا قرار إذا وجدت مصلحة للثورة فيه.

مع الفصائل (استمرار عضوية أو انفصال)؛ لأسباب عدة أهمها: (1) عدم التهديد بالسلاح أو استخدامه لحل الخلافات السياسية، (2) الفصائل هي جيش سوريا المستقبلي الذي يفترض به عدم تدخله بالسياسة وفرض إرادته على الشعب وعلى السياسيين، (3) تخصص كل فريق بعمله.

أما بالنسبة للمجالس المحلية، فلابد من الاعتراف بها كشريك في القيادة السياسية وتمكينها ومنحها امتيازات للقيام بهذا الدور بعد تطويرها وترسيخ وجودها كمؤسسات حكم محلية حقيقية[100]؛ لأنها تعد التعبير المحلي عن السلطة الناشئة، والتي تجسد في حالة الثورة السورية الأساس الذي يمكن البناء عليه لاحقاً؛ خصوصاً مع الاضطرار لتكريس المحلية ولو مؤقتاً، بسبب الوضع الميداني للمناطق المحررة وانفصالها عن بعضها البعض (حي الوعر والغوطتين الشرقية والغربية مثلاً) وبالتالي صعوبة الاتصال فيما بينها، وما يترتب على ذلك من صعوبة بناء سلطة مركزية من الأعلى من دون مراعاة البعد المحلي (المناطقي)، كما هو حال الهيئتين السياسيتين اللتين "تمثلان الثورة"[101].

ب- وجود الهيئة السياسية داخل سوريا: فلم يعد مقبولاً بقاء هيئة سياسية تمثل الثورة خارج سوريا في ظل وجود مناطق محررة[102]. ففضلاً عن دور ذلك في إعادة الثقة المفقودة بين السياسيين من جهة والثوار والحاضنة الشعبية من جهة ثانية، فإن وجود الهيئة في الداخل يعطيها القدرة على التواصل مع الفاعلين في الثورة، ويمكنها من الإشراف على بناء الهياكل والمؤسسات الثورية[103].

يؤكد هذا الشرط، ما حدث مع الناشطين الذين كانوا يتمتعون بشعبية ومصداقية في بداية الثورة، فقدوها حالما غادروا سوريا[104].

3-4- خيارات بناء الهيئة السياسية الممثلة للثورة: النمطية أم الثورية؟

في ضوء المعطيات والشروط المذكورة آنفاً، يبرز السؤال الأصعب: ما هي الهيئة السياسية التي تمثل الثورة؟ هل نعتمد على الهيئات الموجودة حالياً، ونسعى إلى إصلاحها وإعادة هيكلتها؟ أم الأفضل بناء جسم جديد يتخلص من أية قيود بنيوية مفروضة على الهيئات السابقة؟

---

[100] يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، مرجع سابق.

[101] في هذا السياق، نعتقد أن الهيئة الناخبة على مستوى المحافظة هي أحق الجهات بالتمثيل السياسي، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها أكثر المؤسسات الحالية تعبيراً عن الإرادة الشعبية، طبعاً هذا في حال كانت آلية تشكيل غالبيتها قد تم عن طريق الانتخاب.

هذا الوضع الاستثنائي الذي تتداخل فيه الهيئة الناخبة للمجالس المحلية بالهيئة السياسية الممثلة للثورة، أمر مؤقت. ريثما تستطيع الأحزاب الدخول إلى البلد، وتمارس نشاطها السياسي داخله، عندها من الطبيعي أن يتم الفصل بين الإدارة المحلية وبين البرلمان.

[102] هذا لا ينفي ضرورة وجود مكاتب تمثيل خارجية للهيئة، فما نقصده، وجود المقر الرئيس للهيئة داخل سوريا، طالما أنه بالإمكان تأمينه مثله مثل مقرات الفصائل العسكرية حالياً.

[103] ينظر على سبيل المثال: المرجع السابق، رشيد الحاج صالح، نريد ائتلافاً ثورياً، موقع الجزيرة- مقالات رأي، 2013/7/13، صلاح بدر الدين، الثورة السورية وإشكالية التمثيل والقيادة، الحوار المتمدن، 2012/11/23.

[104] ينظر: مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص19.

الخيار الأول: إنشاء هيئة سياسية جديدة[105]: بحيث تتم دعوة مختلف القوى الثورية السياسية والعسكرية والمحلية وشخصيات وطنية (وفق معايير محددة)[106] لمؤتمر وطني جامع تنبثق عنه هيئة سياسية جديدة تمثل الثورة. ويمكن في هذا المضمار طرح عدة سيناريوهات لعل أهمها: تشكيل جسم سياسي جديد وفق المعطيات والشروط السابقة، يكون للائتلاف الوطني نسبة معينة فيه[107]، في تكرار لتجربة الائتلاف الوطني ذاته، عندما منح المجلس الوطني نسبة معينة من مقاعده.

من إيجابيات هذا الخيار أنه يؤدي إلى ميلاد جهة سياسة متوافق عليها من كل القوى على عكس الأجسام السياسية الحالية التي ليست محل إجماع ثوري، فضلاً عن الدفع المعنوي الذي سيتولد داخل الثورة نتيجة ميلاد هكذا جسم. لكن من أهم سلبياته، هي الصعوبات الكثيرة التي تعيق تشكيله والمتمثلة فيما يلي:

أ- التجاذبات الحالية بين قوى الثورة والمعارضة.

ب- عدم وجود قناعة لدى كل من القوى السياسية والفصائل العسكرية بتشكيل هيئة سياسية تضمهما، فكل منهما لديه قناعة بقدرته على تمثيل الثورة سياسياً[108].

ج- التدخلات الإقليمية والدولية: يزيد من حدتها ما سبق وذكرناه من عدم وجود قناعة لدى القوى السياسية والثورية[109]، والتي قد تؤدي بالنتيجة إلى ميلاد هيئة سياسية تعكس التوازنات الإقليمية والدولية أكثر من توازن القوى السياسية والثورية السورية وتأثيرها، وهو ما سيعيدنا إلى المربع الأول.

د- تأمين الاعتراف والدعم الدولي الواسع لإنشاء هذه الهيئة السياسية[110].

الخيار الثاني: الاعتراف بإحدى الهيئات السياسية الموجودة: يوجد ثلاثة أجسام سياسية حالية يمكن الاعتماد عليهما من حيث المبدأ هي: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة، والهيئة العليا للمفاوضات.

---

[105] لعل السيناريو الذي بدأ الحديث عنه هو تشكيل هيئة سياسية جديدة تضم الائتلاف وهيئة التنسيق بضغط من بعض الدول. إن صحت هذه المعلومات، فذلك يعني نسف للفرصة الأخيرة التي يمكن من خلالها جمع القوى الثورية مع القوى السياسية. فهيئة التنسيق، كما أوضحنا سابقاً، لم تكن يوماً متبنية لأهداف الثورة، فكيف ستكون في هيئة سياسية ممثلة لها!

[106] الغاية من وضع "المعايير المحددة"، ضبط هذا المصطلح العام، وتلافي ما حدث داخل الائتلاف من انتقال الشخص ذاته من تمثيل هيئة أو كتلة إلى كتلة "الشخصيات الوطنية" لكي يحتفظ بعضويته، عندما كانت تطلب الهيئة أو الكتلة التي يمثلها استبداله. فترك الأمر بدون ضوابط محددة سيفتح المجال لسجالات وخلافات لا يمكن ضبطها.

[107] لا يشترط أن تكون نسبة الائتلاف في هذه الحالة، النسبة ذاتها التي منحت للمجلس الوطني، فالغاية من الطرح هي الإشارة إلى التشابه بين ظروف الهيئتين في حال حدوث هذا الخيار.

[108] بدا هذا التوجه في تشكيل الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة السورية، عندما اقتصر أعضاؤها على ممثلي الفصائل.

[109] ولعل جميعنا يذكر التدخلات التي حدثت إبان تشكيل الائتلاف الوطني، والضغط الدولي والإقليمي الذي مورس على المجلس الوطني، والذي لولاه لما شاهدنا تشكيل الائتلاف.

مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الوطني و"عضو سابق في الائتلاف الوطني" في الريحانية بتاريخ 2015/2/16.

[110] صرح أحد أبرز الإخوة الذين شاركوا في التحضير لمشروع مجلس قيادة الثورة السورية، بأن أهم سبب لفشل المجلس وجموده حتى الآن هو: عدم وجود غطاء ودعم دولي له. لقاء بتاريخ 2015/3/13.

بالنسبة للائتلاف الوطني: تتجسد إيجابيات اعتماده بأنه الهيئة السياسية المعترف بها دولياً كممثل شرعي للثورة، ووجود قرارات دولية عدة بهذا الصدد[111]، وما يراه البعض من أنه أصبح أكثر تمثيلاً للثورة بعد التوسعة التي تمت في 2013/5/31 وضم ممثلين عن الحراك الثوري والتيار الديمقراطي. أما بالنسبة لسلبيات هذا التوجه، فتتمثل في وجود اعتراضات كثيرة من قبل الثوار العسكريين خصوصاً لجهة عدم وجود تمثيل حقيقي لهذه الفئة داخل الائتلاف، فضلاً عن تبنيه رؤية سياسية تختلف تماماً مع توجهاتهم[112]، إضافة إلى ضعف أدائه، والمشاكل الداخلية الكثيرة التي تعصف به. وفقدانه أطراً تنظيمية تربط عمله بالداخل، وسمعته السيئة لدى الحاضنة الشعبية، مما يجعل إعادة تسويقه من دون تعديلات أساسية وجوهرية أمراً شبه مستحيل[113].

وفي هذا السياق، يطرح البعض فكرة إصلاح الائتلاف ضمن هذا الخيار بشكل يحيد اعتراضات الفصائل العسكرية، الغائب الأبرز عنه، والمتمثلة في أمرين جوهريين: نسبة تمثيلهم والرؤية السياسية. فإذا أعطيت الفصائل تمثيلاً بنسبة عادلة داخل الائتلاف تجعلهم مؤثرين في سياساته وقراراته، وعُدلت رؤيته السياسية بحيث تبنى على المبادئ الواردة في ميثاق الشرف الثوري[114] أو مبادئ مجلس قيادة الثورة أو وثيقة المبادئ الخمسة[115] مثلاً، يصبح الائتلاف –نظريا- مناسباً لدراسة جادة من طرف الفصائل.

نعتقد أن العقبات الأساسية أمام تنفيذ هذا الطرح تتمثل بما يلي:

أ- وجود مؤشرات على عدم توفر إرادة واضحة وفعلية لدى الائتلاف في الإقدام على هكذا خطوات جوهرية لضم ممثلي الفصائل[116].

---

[111] ينظر: الهامش رقم /66/ من هذه الورقة.

[112] جاء في المادة الأولى من رؤية الائتلاف السياسية ومبادئه الأساسية أن "سورية دولة مدنية ديمقراطية تعددية"، في حين أن مختلف المواثيق التي أصدرتها الفصائل العسكرية (ميثاق الشرف الثوري- ميثاق الجبهة الإسلامية- ميثاق الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام- الميثاق السياسي لحركة حزم- ميثاق جبهة ثوار سوريا....إلخ) تراوحت نصوصها بين التصريح بإقامة دولة إسلامية، أو دولة القانون والعدالة بمرجعية إسلامية، ما يعني رفضها لفكرة الدولة الديمقراطية، التي تجعل السيادة لغير الشرع فقط، من دون الاعتراض على الشق (المتعلق بالآليات) كالانتخاب وغيره، وإن كان هناك بعض الاعتراض على تسميتها (بآليات الديمقراطية)، وتفضيل وضعها في إطار الشورى.

[113] ساهم نشر مواد إعلامية عدة عن اجتماعات الائتلاف وأعضاءه في تشويه صورته أمام الحاضنة الشعبية، مثل: مقطع الفيديو الذي ظهر فيه السفير الفرنسي وهو يوجه كلاماً قاسياً لعدد من أعضاء الائتلاف، المناوشات التي كانت تحدث خلال بعض اجتماعاته، كما في هذا المقطع، أحد أعضاء الائتلاف يتحدث عن ضرورة وجود إسرائيل.

ساهمت هذه المقاطع، مع ما كان ينتشر على الإعلام الثوري من تحكم بعض الدول بقرار الائتلاف، كما حدث عقب قرار التوسعة في 2012/5/31، والسجالات التي كانت تحدث إبان كل دورة انتخاب لرئيس الائتلاف أو الحكومة المؤقتة، بتشوية صورة الائتلاف لدى الحاضنة الشعبية، ولم يسهم وجود العديد من الشخصيات الوطنية ذات التاريخ النضالي والسمعة الطبية بين أعضائه، في تحسين صورته.

[114] مما يشير إلى إمكانية تطبيق هذا الطرح، دعَمَ الائتلاف الوطني القوى المقاتلة للتوقيع على ميثاق الشرف الثوري، لذلك يمكن أن يشكل الميثاق نقطة التقاء بين الائتلاف الوطني الذي يضم القوى السياسية، وبين الفصائل العسكرية الثورية، تجعل منه مرجعية أساسية تستند عليه الرؤية السياسية المعدلة للائتلاف.

[115] وهو الخيار الأفضل من وجهة نظرنا، نظراً لما حظيت به الوثيقة من شبه إجماع بين مختلف الأطراف الثورية بمختلف تخصصاتها.

[116] في حال التأكد من عدم وجود هذه الإرادة، فسيكرس ذلك مقولة: ما يهم الائتلاف هو اعتراف الدول به وعدم الإخلال بمطالبها ولو على حساب تمثيل القوى الثورية وتطلعاتها، وبأن القوى السياسية الموجودة فيه ما تزال تبني رؤاها ومواقفها على فرضيات غير حقيقية، من قبيل: تأييد الشارع للسياسيين، وضرورة أن تكون الأغلبية في جسم الثورة السياسي للقوى السياسية. وفي ظل ذلك، لا يتوقع الائتلاف والقوى السياسية الممثلة فيه بأن تحظى بدعم الفصائل العسكرية وغيرها من قوى المجتمع المحلي الفاعلة، وسيبقى الائتلاف، كما هو وضعه الآن، أقرب إلى تمثيل قوى سياسية صغيرة، منه إلى تمثيل ثورة.

ب- عدم توفر دعم دولي لأي خطوة من هذا النوع وفق المعطيات الظاهرية[117].

ج- عدم ضمان قبول الفصائل بالائتلاف حتى ولو تمت التعديلات المقترحة[118]، نتيجة صعوبة إعادة تسويقه لديهم ولدى الحاضنة الشعبية.

أما بالنسبة للهيئة السياسية في مجلس قيادة الثورة: فتتمثل إيجابيات اعتمادها في اعتراف الفصائل العسكرية بها، مما سيعطيها قوة في الداخل وأمام الدول، مع إمكانية تسويقها في الداخل بسهولة خصوصاً مع الزخم الشعبي الذي حظي به المجلس عقب التأسيس، مما يزيد في شرعيتها. في حين تتجسد السلبيات في عدم اتضاح صورتها بعد، وصعوبة تأمين الاعتراف الدولي بها، وحصر التمثيل السياسي فيها للفصائل العسكرية دون دعوة باقي مكونات الثورة من سياسيين ونشطاء ومجالس محلية...إلخ، الأمر الذي يجعل هذه الهيئة ممثلة للعسكريين وليس للثورة بكاملها.

أما بالنسبة للهيئة العليا للمفاوضات: فيمكن تطويرها لاحقاً باتجاه أن تصبح جسماً سياسياً يمثل الثورة بتحقق شرطين[119]: أولها، إعادة النظر في نظام المحاصصة الحالي للهيئة[120]، فكما أسلفنا أن غالبية إن لم نقل جميع مكوناتها قد قبلت النسب الحالية نظراً لمحدودية دور الهيئة وتأقيته واقتصاره على تمثيل المعارضة في مسار الحل السياسي. وثانيها، تبني رؤية سياسية يمكن أن تلتف حولها القوى الثورية بمختلف تخصصاتها، كوثيقة المبادئ الخمسة أو ميثاق الشرف الثوري.

من أبرز إيجابيات تطوير الهيئة العليا للمفاوضات، الطيف السياسي الواسع الذي ضمته، والتمثيل المقبول للفصائل داخلها، إضافة إلى التأييد التي تحظى به حتى الآن من قبل الفصائل العسكرية والقوى السياسية[121]، وسهولة تسويقها دولياً[122].

---

[117] قد يثير البعض تساؤلاً وجيهاً في هذا الصدد: ما المانع من وجود التدخلات الإقليمية والدولية ذاتها التي تعترض تشكيل هيئة سياسية جديدة؟ نعتقد أن الأمر وارد، بل مؤكد، ولكن تبقى حدة التدخلات هنا أقل من حالة تشكيل هيئة جديدة، لأن الائتلاف يحظى بشرعية وتأييد خارجي –وإن كان نظرياً بحسب ما يسميه الكثير- من حيث وجود قرارات دولية وإقليمية بالاعتراف به، فضلاً عن وجود أجهزة وأنظمة داخل الائتلاف تسمح له بإدخال قوى جديدة تخفف من مجال التدخلات الإقليمية والدولية في هذا الصدد.

[118] رفض الفصائل لفكرة إصلاح الائتلاف، يشير إلى أن ما تثيره من اعتراضات عليه هو مجرد غطاء لأسباب أخرى حقيقية لا تريد الإفصاح عنها، ولعل من أهمها عدم الثقة بالسياسيين، وما يترتب على ذلك –وفق وجهة نظرهم- حصر تمثيل الثورة سياسياً بالفصائل.

[119] تتوافق هذه الشروط مع المحددات التي أشرنا لها في الفقرات الماضية.

[120] لا يعني هذا الأمر تأييدنا لنظام "المحاصصة" بقدر التعامل معه من باب الأمر الواقع، وإلا فالأفضل والأصلح للثورة هو الابتعاد عن هذا النظام والانتقال إلى أسلوب "الاحترافية"، الذي يركز على التخصص والكفاءة.

ينظر: د. بشير زين العابدين، ماذا بعد مؤتمر الرياض "ورقة تحليلية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14 كانون الأول/ديسمبر 2015، ص6.

[121] ينظر على سبيل المثال: بيان صحفي: ملتزمون بدعم الحل السياسي والهيئة العليا للمفاوضات، الائتلاف الوطني، 16 نيسان/إبريل 2016، بيان صحفي حول الهدن المحلية واعتداءات النظام، الفصائل العسكرية، 30 نيسان/إبريل 2016.

[122] قد يحتج البعض على أن الهيئة العليا لم تحظ حتى الآن باعتراف دولي "قانوني" كما هو الحال بالنسبة للائتلاف الوطني الذي صدرت عدة قرارات دولية تعترف به "كممثل للشعب السوري"، وبأن التأييد الذي تحظى به الهيئة العليا من قبل بعض الدول لا يتجاوز التأييد السياسي الذي قد يتغير في أية لحظة. نعتقد أن هذا الانتقاد في محله فيما لو كان قد ترتب على "الاعتراف القانوني" بالائتلاف أية نتائج عملية سياسياً وقانونياً، أما وأنه لم يحدث ذلك، فلا نجد أي فرق بين الاعتراف السياسي والقانوني، من حيث القيمة العملية، هذا من جهة.

أما من أبرز سلبيات هذا الأمر، هو هشاشة بنية الهيئة أصلاً وصعوبة تسويقها أمام الحاضنة كممثل للثورة بوجود قوى سياسية لم تعترف بأهداف الثورة ومبادئها كهيئة التنسيق وتيار بناء الدولة[123]، الأمر الذي يجعل وجود هذه القوى عائقاً كبيراً أمام تطوير الهيئة، اللهم إلا إذا قبلت برؤية سياسية ثورية، وغيرت من مبادئها وهياكلها، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً في الوقت الحالي.

ومن جهة أخرى، يكفي مراجعة جدول اللقاءات الرسمية الدولية لكل من الائتلاف الوطني والهيئة العليا خلال شهر نيسان بحسب موقع الائتلاف وصفحة الهيئة العليا للمفاوضات على تويتر، لنرى بأن اجتماعات الائتلاف بلغت أربعة، في حين بلغت اجتماعات الهيئة العليا 6، فضلاً عن مستوى اللقاءات وأهميتها.

ما نود توضيحه أخيراً، أن قضية الاعتراف الدولي، على الرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى مسألة خارجية متعلقة بالدول، والأهم من ذلك هو التركيز على الاعتراف الداخلي، وكسب الحاضنة الشعبية وتأييدها.

[123] لعل من الإشكاليات المترتبة على استبعاد هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة وما شابهها من قوى وشخصيات سياسية في أي جسم سياسي ثوري مستقبلي هو صعوبة تسويقه دولياً "كممثل للشعب السوري"، بعد أن كرس مؤتمر الرياض صورة نمطية للجسم السياسي الوطني الشامل الذي يضم أمثال هذه القوى. وبالتالي لابد من أخذ هذا الأمر بالحسبان ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتلافيه.

خاتمة:

خسرت الثورة كثيراً نتيجة فقدانها جسماً سياسياً يمثلها، ويسعى لتحقيق أهدافها، وكان لحالة الفصام الموجودة بين السياسيين والعسكريين الدور الأكبر في ذلك. صحيح أن السياسيين أضاعوا الفرصة الأولى والثانية حينما فشل المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف في تمثيل الثورة وبناء مؤسساتها، إلا أن العسكريين بما يحوزونه من قوة على الأرض وثقة بين الناس، لم يبادروا لسد هذا الثغر، وجمع جهود القوى السياسية والثورية نحو بناء هيئة سياسية تمثل الثورة حقيقة.

إصرار بعض القوى على تبسيط المشكلة التي نعاني منها سياسياً، من جهة. واعتقاد البعض الآخر بأنه قادر على سد الثغر بمفرده دون مشاركة البقية، من جهة ثانية، وتهميش العمل السياسي الثوري وإظهار عدم أهميته من جهة ثالثة، يعني استمرار حالة غياب الفعل السياسي الثوري، بما يترتب على ذلك من تضييع لفرص جمة، وعدم التوظيف السياسي للانتصارات العسكرية التي تتحقق.

لعل ما حدث في أواخر عام2015 يعطي مثالاً حياً عن حالة الضعف والترهل السياسي الذي وصلت له الثورة؛ فبعد عودة الحديث عن الحل السياسي، قبلت غالبية القوى السياسية والعسكرية به على أساس وثيقة جنيف2012، بعد أن كانت تعد ذلك خيانة يستحق مرتكبها المحاكمة والمحاسبة[124]، ومن ثم تشكلت الهيئة العليا للمفاوضات بمشاركة من تيار بناء الدولة وهيئة التنسيق الوطنية، اللتان كانتا بنظر الثورة الوجه الآخر للنظام[125].

بغض النظر عن الأسباب، فإن ما وصلت له الثورة على الصعيد السياسي في ظل التطورات الداخلية والدولية، يتطلب موقفاً سياسياً صلباً ورشيداً، وذلك لن يتحقق إلا بوجود هيئة سياسية تستند إلى قوى الثورة الفاعلة، تستطيع رسم رؤية سياسية متكاملة للثورة.

الخيارات المتاحة أمام القوى الثورية بخصوص تمثيل الثورة سياسياً صعبة، ولا يمكن تذليلها إلى بتقديم التنازلات من جميع الأطراف. ونعتقد أنه بعد مضي خمس سنوات من الثورة، وصلت مختلف القوى إلى قناعة تامة بضرورة الخروج من مرحلة المراوحة السياسية. بما تمثله هذه القناعة من أساس لأي تغيير مستقبلي.

---

[124] ينظر: بيان هام للفصائل الثورية بشأن مؤتمر جنيف2، ومما جاء فيه: "ونعتبر حضور مؤتمر جنيف (2) والتفاوض مع النظام بخلاف ما سبق متاجرة بدماء شهداءنا وخيانةً تستوجب المثول أمام محاكمنا".

[125] ينظر: الهامشين /27-28/ من هذه الدراسة.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.